

المملكة العربية السعودية: مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١١ – تقرير خبراء الصندوق؛ والملحق التكميلي الصادر عن خبراء الصندوق؛ ونشرة المعلومات المعممة حول مناقشة المجلس التنفيذي ذات الصلة

طبقا للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع بلدانه الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١١ مع المملكة العربية السعودية، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- التقرير الذي أعده خبراء الصندوق في إطار مناقشات المادة الرابعة لعام ٢٠١١ عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية في ٢٥ مايو ٢٠١١ حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في ٢٩ يونيو ٢٠١١، استنادا إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات. وتعبير الآراء الواردة في التقرير عن رؤية فريق الخبراء ولا تمثل بالضرورة آراء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.
- الملحق التكميلي الصادر عن خبراء الصندوق بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١١ والذي يتضمن تحديثا للمعلومات المتوافرة حول آخر التطورات.
- نشرة المعلومات المعممة التي تلخص آراء المديرين التنفيذيين كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١١ حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة.

ويجوز حذف المعلومات التي تؤثر على السوق، طبقا للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

700 19th Street, N.W. • Washington, D.C. 20431

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org • إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: ١٨ دولارا أمريكيا للنسخة

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة

صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام 2011

Staff Report for the 2011 Article IV Consultation

أعدّه الخبراء الممثلون للصندوق في المشاورات مع المملكة العربية السعودية لعام 2011

بموافقة ألفريد كامر وديفيد مارستون

29 يونيو 2011

المناقشات: عُقدت المناقشات في الرياض وجدة في الفترة من 10 إلى 25 مايو 2011. واجتمع فريق البعثة مع معالي الدكتور إبراهيم العساف، وزير المالية، ومعالي الدكتور محمد الجاسر، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، وممثلين آخرين لهيئات القطاعين العام والخاص والمجتمع الأكاديمي. ويمكن الاطلاع على البيان الصحفي الذي صدر في ختام المناقشات ذات الصلة في الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pr11205.htm>

فريق خبراء الصندوق: ديفيد روبنسن (رئيسا)، وأنانثاكريشنان براساد، وتوباياس راسموسن، ونيكلاس وستيلبوس (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وسامي بن ناصر (معهد صندوق النقد الدولي). وشارك في المناقشات المعنية بالسياسات الاقتصادية مسعود أحمد (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وكارل هابرمایر (إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية)، كما انضم إلى فريق خبراء الصندوق الدكتور أحمد النصار (من مكتب المدير التنفيذي للمملكة العربية السعودية).

السياق السياسي: المملكة العربية السعودية تطبق النظام الملكي، والملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود هو رئيس الدولة والحكومة منذ الأول من أغسطس 2005.

ترتيب الصرف: ترتيب الربط التقليدي، حيث يرتبط سعر صرف الريال السعودي بالدولار الأمريكي بسعر 3,75 ريال سعودي للدولار منذ يونيو 1986. وقد قبلت المملكة الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، ويطبق نظاما للصرف خاليا من القيود على أداء المدفوعات وإجراء التحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية.

الرقابة السابقة: اختتمت مشاورات المادة الرابعة لعام 2010 في 12 يوليو 2010، ويمكن الاطلاع على نشرة المعلومات المعممة بشأن مناقشة المجلس التنفيذي ذات الصلة في الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.imf.org/external/np/sec/pn/2010/pn10117.htm>

الإحصاءات: كافية إلى حد كبير لأغراض الرقابة. وقد بدأت مشاركة المملكة في النظام العام لنشر البيانات منذ 4 مارس 2008.

المساعدة الإنمائية الرسمية: تواصلت المملكة تقديم مساعداتها الإنمائية الرسمية السخية التي بلغ متوسطها 1% من الدخل القومي في الفترة 2008-2010.

الصفحة	المحتويات
3	ملخص واف
5	أولا – خلفية
6	ثانيا – الخروج من الأزمة المالية العالمية
10	ثالثا – الأفاق والمخاطر
13	رابعا – أولويات السياسة الاقتصادية
13	ألف – التضخم – الوقاية من النشاط الاقتصادي المحموم
16	باء – سياسة المالية العامة
21	جيم – القطاع المالي: إدارة المخاطر مع دعم النمو
25	دال – قضايا أخرى
25	خامسا – تقييم خبراء الصندوق
	الأطر:
9	1 – هل تصل العدوى المالية من المنطقة؟
12	2 – تدابير المالية العامة لسنة 2011
15	3 – هل يعود التضخم إلى مستويات عام 2008؟
22	4- أهم توصيات التقرير التحديثي لبرنامج تقييم القطاع المالي
24	5 – سوق المساكن
	الأشكال البيانية:
5	1 – المملكة العربية السعودية: التقدم في المؤشرات الاجتماعية، 1980-2010
	الجدول:
28	1- المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2009-2016
30	2- المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، 2009-2016
32	3- المملكة العربية السعودية: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة العامة، 2006-2010
33	4- المملكة العربية السعودية: ملخص ميزان المدفوعات، 2008-2016
35	5- المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، 2008-2012
36	6- المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، 2006-2010
	الملحق
37	1- تقييم سعر الصرف
	المرفقات:
41	1- العلاقات مع الصندوق
44	2- العلاقات مع البنك الدولي
46	3- قضايا إحصائية

ملخص واف

خلفية

زادت قوة النمو الاقتصادي في عام 2010 مع ارتفاع أسعار النفط بفعل التعافي العالمي وتحسُّن النمو غير النفطي مدعوماً بالإنفاق من المالية العامة. وفي الفترة المقبلة، تبدو آفاق الاقتصاد قوية لعام 2011 نظراً لأسعار النفط المرتفعة وزيادة الإنتاج النفطي لتعويض نقص العرض في بلدان أخرى. وقد اغتتمت الحكومة فرصة الآفاق الاقتصادية القوية لتعجيل وتيرة المبادرات الرامية إلى معالجة القضايا الاجتماعية المهمة، وخاصة فيما يتعلق بالإسكان وتوظيف العمالة ومد شبكة الأمان الاجتماعي. وبالرغم من زيادة الإنفاق من المالية العامة ارتباطاً بهذه المبادرات، فمن المتوقع أن يزداد ارتفاع الأرصدة الخارجية وأرصدة المالية العامة، لكن مواطن التعرض لانخفاض مستمر في سعر النفط قد ازدادت كما توجد احتمالات بتجاوز المعدلات المتوقعة للتضخم.

أولويات السياسة الاقتصادية

تتمثل أهم الأولويات فيما يلي: احتواء الضغوط التضخمية في الأجل القصير، وضمان استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط، وإنشاء فرص العمل للمواطنين مع الحفاظ على القدرة التنافسية، وزيادة تطوير أسواق رأس المال، وتحسين فرص الحصول على التمويل العقاري.

توصيات خبراء الصندوق

- استخدام سياسة المالية العامة والسياسة النقدية على نحو استباقي لاحتواء الضغوط التضخمية، إذا دعت الحاجة.
- ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط عن طريق تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية، وتخفيض الدعم، وتعزيز كفاءة الإنفاق عن طريق وضع إطار للإنفاق متوسط الأجل.
- تشجيع تطور الأسواق الرأسمالية، وضمان تطور التمويل العقاري تطوراً سليماً، وتحسين اتساق الإطار القانوني للرقابة والتنظيم مع الممارسات القائمة.
- لا يزال نظام ربط العملة بالدولار نظاماً ملائماً.

آراء الحكومة

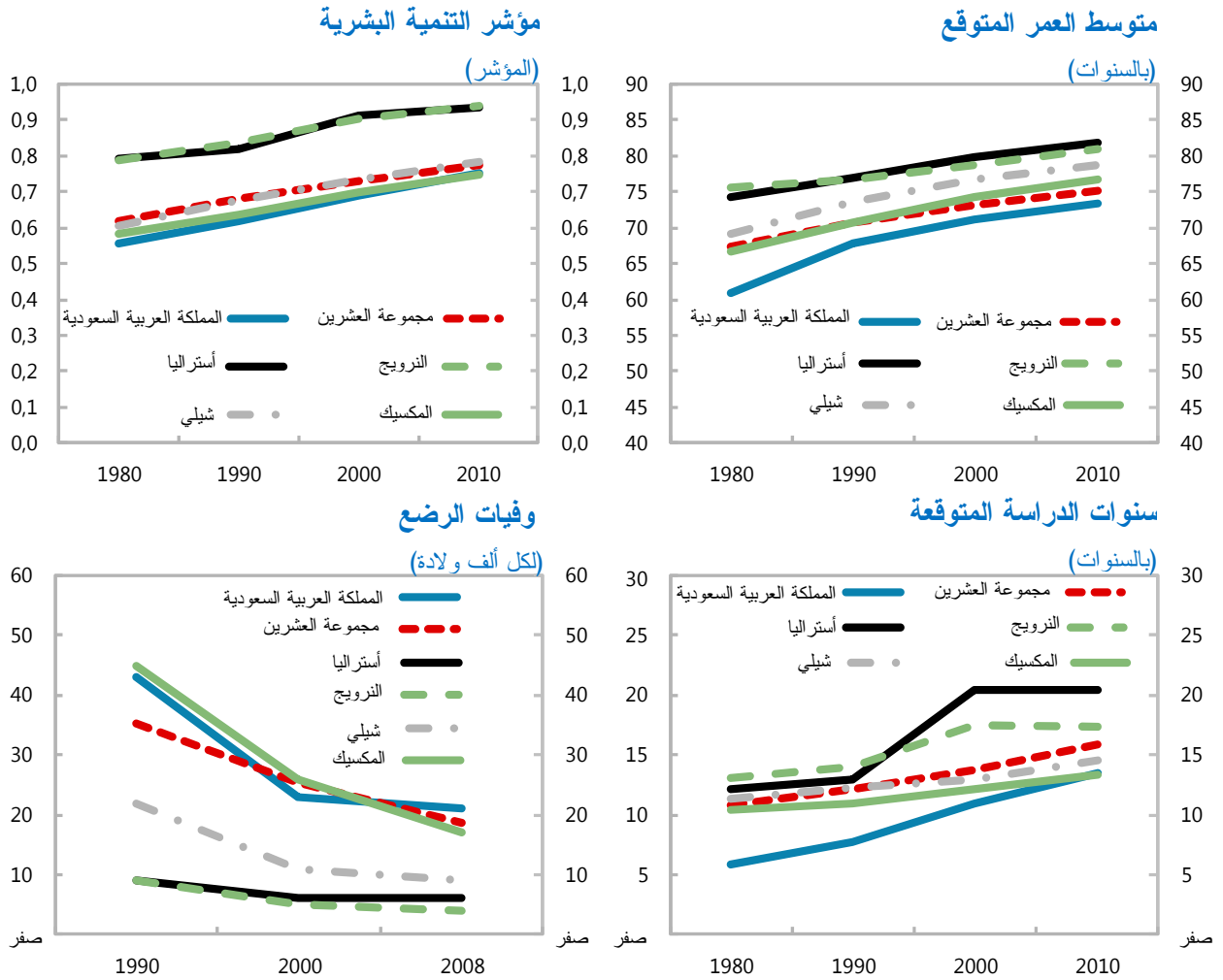
- لا يزال التضخم مدفوعاً بعوامل هيكلية — أي أسعار الأغذية المستوردة والإيجارات — بينما الزيادات في المكونات المدفوعة بعوامل محلية ستكون متواضعة ومؤقتة.

- وسوف تظل حسابات المالية العامة قوية على المدى المتوسط، حيث ستؤدي قوة الطلب على النفط إلى رفع أسعاره. وقد تم توجيه الكثير من الزيادات الأخيرة في الإنفاق من المالية العامة إلى الاستثمار لصالح الأجيال القادمة.
- وبدأت الأسواق الرأسمالية تظهر، ويرجح أن ينشأ منحنى العائد عن سوق سندات الشركات. وسوف تستمر مراقبة تمويل المساكن وتنظيمه بدقة، وقد ثبتت فعالية الإطار القانوني للرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي.

أولاً - خلفية

1- حققت المملكة العربية السعودية إنجازات هائلة في أهم مؤشرات التنمية (الشكل البياني 1). فقد تمكنت المملكة، وهي التي تمتلك خمس احتياطات النفط المثبتة العالمية، من ترجمة ثروتها النفطية إلى تقدم في النتائج الاجتماعية، حيث تقترب أغلبية مؤشراتها من متوسط بلدان مجموعة العشرين وبلدان أخرى من الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع الأولية (شيلي والمكسيك)، لكنها لا تزال أدنى من مؤشرات الاقتصادات المتقدمة المصدرة للسلع الأولية (أستراليا والنرويج).

الشكل البياني 1 - المملكة العربية السعودية: التقدم في المؤشرات الاجتماعية، 1980-2010



المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومؤشرات التنمية العالمية.

2- ومع ذلك، فلا تزال هناك قضايا اجتماعية مهمة. وعلى وجه التحديد، تمثل الضغوط على الموارد السكنية والبطالة اثنين من الشواغل القائمة منذ وقت طويل – والتي ركزت عليها خطط التنمية السابقة – ولم يتم التوصل إلى حل قاطع لها حتى الآن ويمكن أن تتكثف مع استمرار معدلات النمو السكاني المرتفعة.

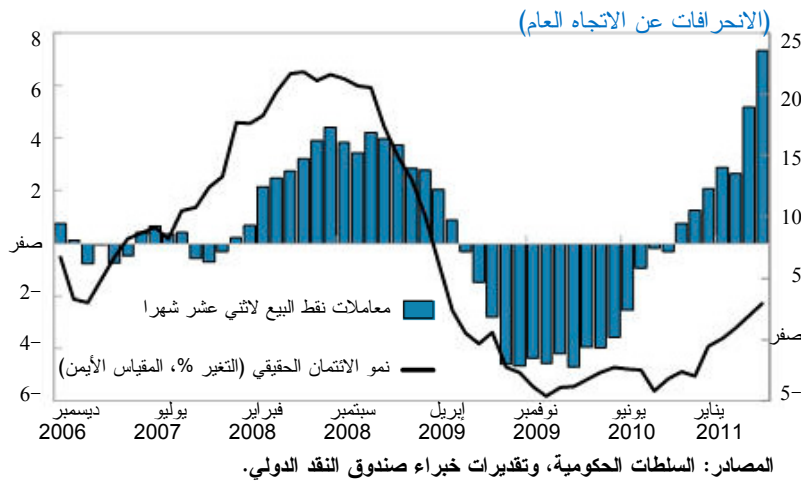
3- وهناك فرصة كبيرة لمعالجة الأولويات الاجتماعية يتيحها اقتران أسعار النفط المرتفعة بزيادة أحجام الصادرات النفطية وغياب الديون. ويتمثل التحدي الراهن في كيفية إصدار الحكومة أفضل استجابة ممكنة، مع دعم إقامة قطاع خاص قادر على إنشاء وظائف جديدة دون زيادة المخاطر ومواطن الضعف على المدى القصير أو المتوسط.

ثانياً – الخروج من الأزمة المالية العالمية

تعززت قوة الاقتصاد مع ارتفاع أسعار النفط في سياق الارتداد الإيجابي الذي حققه النشاط الاقتصادي العالمي، وأدى الإنفاق من المالية العامة إلى حث النمو في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بوتيرة أسرع. وقد تحسنت أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية مع ارتفاع الإيرادات النفطية، وكان تأثير الأسواق المالية محدوداً بتداعيات الاضطرابات التي حدثت في أنحاء أخرى من المنطقة.

4- عقب تراجع النمو في عام 2009، تعافى الاقتصاد في عام 2010 وأوائل 2011 مع الارتداد الإيجابي الذي سجله الطلب العالمي. فقد ارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ككل من 0,1% في عام 2009 إلى 4,1%

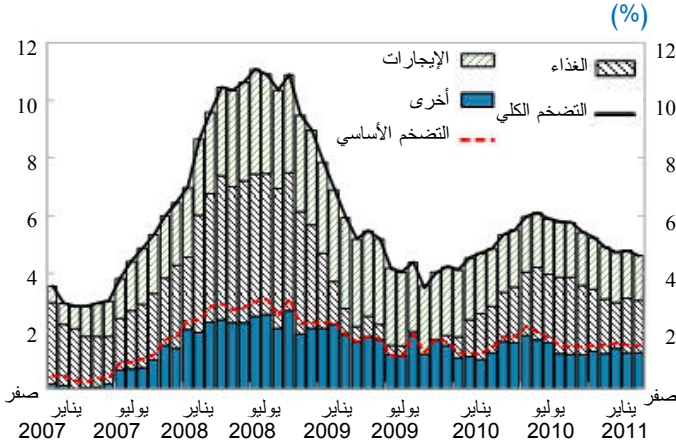
المؤشرات الرائدة: معاملات نقط البيع ونمو الائتمان الحقيقي، 2011-2006



في عام 2010، مدفوعاً بالارتداد الإيجابي في نمو إجمالي الناتج المحلي في القطاع النفطي وتسارع النمو في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من 3,5% إلى 4,9% بدعم قوي من الإنفاق العام. كذلك تحسنت ربحية الشركات المدرجة في البورصة تحسناً كبيراً في عام 2010 – فكان صافي الأرباح أعلى من مستواه في عام 2009 بنسبة 56%. وتشير كل المؤشرات الرائدة المتاحة –

معاملات نقط البيع، والائتمان الحقيقي، ومسوح ثقة الأعمال – إلى زيادة قوة النشاط في الربع الأول من عام 2011، مع زيادة الإنتاج النفطي حالياً لتعويض انخفاض الإنتاج الليبي.

المساهمة في التضخم، 2011-2007



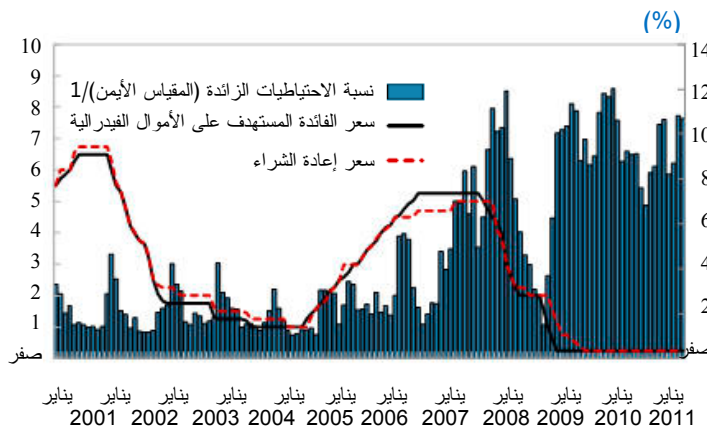
المصادر: السلطات الحكومية.

5- وارتفع التضخم الكلي في عام 2010 مدفوعاً بأسعار الغذاء، مع بقاء التضخم الأساسي مستقرًا، ثم عاود الانخفاض في أوائل عام 2011. فقد ارتفع التضخم في نهاية الفترة من 4,2% في عام 2009 إلى 5,4% في عام 2010 قبل أن يتراجع إلى 4,6% في مايو 2011. وساهمت أسعار الغذاء في التضخم الكلي بنسبة 1,7 نقطة مئوية خلال عام 2010، متأثرًا بارتفاعات أسعار السلع الأولية العالمية. ولا تزال أسعار الإيجارات هي العامل الأساسي الآخر من حيث المساهمة في التضخم.

6- أما حسابات المالية العامة فقد عادت إلى تسجيل فائض في عام 2010، حيث أدت زيادة الإيرادات النفطية إلى تعويض وتجاوز الزيادة في الإنفاق من المالية العامة. فقد استمرت زيادة الإنفاق من المالية العامة في عام 2010 - وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالسنوات الخمس الماضية - فتجاوزت الموازنة المعتمدة بفرق كبير، حيث فاقت فاتورة الأجور والإنفاق الرأسمالي الهدف المحدد لكل منهما. وزادت الإيرادات الكلية مع ارتفاع أسعار النفط العالمية، بينما حدث تراجع طفيف في الإيرادات غير النفطية مقارنة بعام 2009، نظراً للنمو الأقل من المتوسط في القطاع الخاص وانخفاض الدخل الاستثماري، انعكاساً لهبوط العائد في الأسواق المالية الدولية.

7- وزاد فائض الحساب الجاري الخارجي في عام 2010 متأثرًا بازدياد قوة الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط. فقد ارتفعت إيرادات الصادرات النفطية - حوالي 85% من إيرادات التصدير الكلية - حتى عوضت وتجاوزت الزيادة في الواردات والتدفقات الخارجة للدخل من عوامل الإنتاج، مع زيادة فائض الحساب الجاري من 20,9 مليار دولار في عام 2009 (5,6% من إجمالي الناتج المحلي) إلى 66,8 مليار دولار في عام 2010 (15,4% من إجمالي الناتج المحلي). وأدى ذلك إلى تسجيل رصيد كلي قدره 35,1 مليار دولار في عام 2010 وارتفاع إجمالي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى 444 مليار دولار (أي أكثر بقليل مما يغطي الواردات لمدة عامين).

السياسة النقدية، 2011-2000



المصادر: السلطات الحكومية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ مجموع الاحتياطيات ناقص الاحتياطيات الإلزامية كنسبة من مجموع الودائع.

8- ولا تزال أسعار الفائدة الأساسية منخفضة، تتماشى مع المؤشرات النقدية المحلية والأوضاع النقدية في الولايات المتحدة. وقد أبقى مؤسسة النقد العربي السعودي على أدوات سياستها النقدية دون تغيير طوال عام 2010 - حيث ظل سعر إعادة الشراء في نطاق يتراوح بين 0,25% و 2%، بينما كان الاحتياطي الإلزامي على الودائع تحت الطلب والودائع محددة الأجل 7% و 4% على التوالي. وحدث تباطؤ كبير في نمو النقود بمعناها الواسع في عام 2010، لكنه عاود الانتعاش في نهاية العام مع تسارع النمو في قطاعات الاقتصاد غير النفطية.

9- **ودخل القطاع المصرفي مرحلة التعافي في عام 2010.** فقد ظلت البنوك محتفظة بمستوى جيد من رأس المال ومستوى عال من السيولة، وتحول تركيزها بالتدريج من إيداع السيولة الزائدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تقديم الائتمان. وقد تباطأ نمو مجموع الودائع مسجلاً 5% مع تحول هيكل استحقاق قاعدة الودائع إلى آجال أقصر

في ظل نمو الودائع تحت الطلب بمعدل 22% - مما رفع نسبتها من مجموع الائتمانات إلى 44%.

وشهد الائتمان للقطاع الخاص نمواً بنسبة 5% بينما زاد الائتمان للقطاع العام بنسبة 15%. وحدث تراجع طفيف في نسبة القروض المتعثرة إلى 3% في عام 2010. وظل القطاع المصرفي عالي

الربحية، رغم استمرار البنوك في تجنب احتياطات لمواجهة خسائر القروض.

10- **وللسياسات التي تنتهجها المملكة آثار ملموسة على المستويين الإقليمي والعالمي، لكن تأثير الاضطرابات الإقليمية الأخيرة على الأسواق المالية في المملكة كانت محدودة (الإطار 1).** وتساهم المملكة بأكثر من ثلثي الطاقة الزائدة في عرض النفط العالمي، وقد أعلنت مع تفجر الاضطرابات في عدد من بلدان المنطقة أنها تعتزم زيادة عرضها النفطي لتعويض أي نقص في السوق. وتجذب سوق العمل السعودية الكبيرة العمالة من جميع أنحاء العالم وتشكل تحويلات العاملين من المملكة

- حوالي 194 مليار دولار خلال الفترة 2000-2010 - مصدراً كبيراً للدخل بالنسبة لعدة بلدان في الشرق الأوسط وكذلك جنوب وشرق آسيا. وإضافة إلى ذلك، أدت زيادة الإنفاق من المالية العامة في المملكة، بما في ذلك ما تم في ذروة الأزمة المالية العالمية، إلى آثار إيجابية مهمة على الطلب لدى الشركاء التجاريين في المنطقة وعلى مستوى العالم.¹

النسبة من المجموع	القيمة	
%	بمليارات الدولارات الأمريكية	
3,4	14,4	البحرين
14,7	61,8	الكويت
7,4	31,3	عمان
10,6	44,9	قطر
45,9	193,8	السعودية
17,6	74,1	الإمارات
100,0	421,8	مجموع مجلس التعاون الخليجي

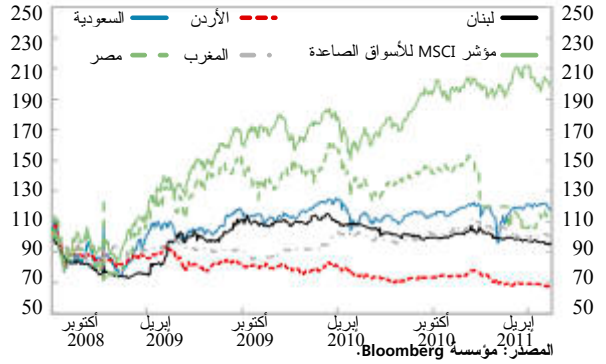
المصادر: البيانات المقدمة من السلطات الحكومية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي
1/ بيانات 2010 تمثل توقعات خبراء الصندوق.

¹ زادت حصة المملكة في واردات السلع والخدمات العالمية بنسبة 20% في الفترة 2007-2009، من 0,87% إلى 1,06%. وتجري دراسة الروابط بين قرارات المالية العامة في المملكة والاقتصاد العالمي (مع تصميم نموذج منفصل لآسيا وبقية العالم) وبين النمو في آسيا والمملكة في سياق "النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل". ويركز النموذج على الروابط الوثيقة بين النمو في آسيا وإنتاج النفط في المملكة، وكذلك الروابط المستمرة بين الإنفاق من المالية العامة في المملكة والنشاط في بقية أنحاء العالم.

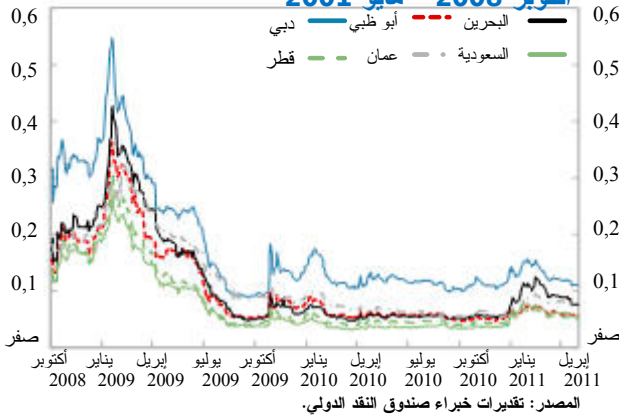
الإطار 1 – هل تصل العدوى المالية من المنطقة؟

صاحبت الاضطرابات الأخيرة في الشرق الأوسط تغيرات كبيرة في الأسواق المالية بالمنطقة. فقد شهدت أسواق الأسهم في معظم اقتصادات الشرق الأوسط ثباتاً أو انخفاضاً في أسعارها خلال العام الماضي – وهو ما يمثل تناقضاً شديداً عن الارتفاعات الملحوظة التي شهدتها الأسواق الصاعدة الأخرى – في حين ارتفعت فروق التأمين على مبادلة مخاطر الائتمان وإن لم تبلغ مستوياتها التي وصلت إليها في ذروة الأزمة المالية العالمية خلال عام 2008-2009.

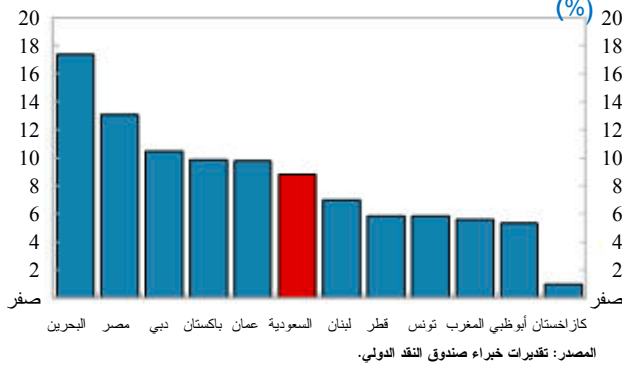
مؤشرات أسواق الأسهم بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المؤشر؛ 31 أكتوبر، 2008=100)



مجلس التعاون الخليجي – معامل انتشار الآثار، أكتوبر 2008 – مايو 2011



المساهمة في تغير معامل الآثار الانتشارية، 11 يناير – 15 مارس 2011 (%)



ويمكن عزو تراجع البورصة السعودية أوائل عام 2011 في جزء منه إلى الآثار الانتشارية التي انتقلت من المنطقة. وفي دراسة Sedik and Williams (IMFWP/11/138)، تم تقدير أثر انتشار التقلبات في أسواق الأسهم داخل بلدان مجلس التعاون الخليجي من جهة وبين هذه البلدان والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن آثار انتشار التقلبات داخل بلدان مجلس التعاون الخليجي ومن البورصة الأمريكية إلى المنطقة كانت ملحوظة في الفترة من 2000 إلى 2010. وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، كانت آثار انتشار الصدمات التي انتقلت إليها من الولايات المتحدة الأمريكية أقل مقارنة ببلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى نتيجة المشاركة المحدودة للبلدان من خارج المجلس في البورصة السعودية.

ومن ناحية أخرى، لم تنتقل إلى أسواق مبادلات مخاطر الائتمان سوى آثار عدوى محدودة نتيجة الأحداث التي شهدتها المنطقة. وباستخدام المنهجية الواردة في دراسة Caceres, Guzzo, and Segoviano (IMP WP10/120)، يتم استخلاص معاملات الآثار الانتشارية – وهي مقياس لمدى تعرض بلد ما لخطر العدوى من مجموعة بلدان أخرى – من بيانات مبادلات مخاطر الائتمان. ورغم ضيق الأسواق بوجه عام، ازداد التداول في عقود مبادلة مخاطر الائتمان السعودية لخمس سنوات، وهو ما يمثل في جزء منه وسيلة لتغطية الانكشافات تجاه المملكة العربية السعودية والمنطقة ككل. وبالرغم من ارتفاع معاملات الآثار الانتشارية، فقد ظلت قيمتها المطلقة أقل كثيراً عن مستوياتها التي وصلت إليها في ذروة الأزمة المالية العالمية.

وكانت البحرين ومصر المساهمين الرئيسيين في المخاطر التي شهدتها البلدان الأخرى. ويمثل معكوس معاملات الآثار الانتشارية مؤشراً يقيس مساهمة بلد ما في معاملات الآثار الانتشارية للبلدان الأخرى. وفي الفترة من 11 يناير إلى 15 مارس – وهي الفترة التي شهدت اضطرابات في تونس ومصر وليبيا والبحرين وبلدان أخرى قليلة – كانت البلدان التي تقع في قلب الأحداث، لا سيما البحرين ومصر، هي المصدر الرئيسي للخطر.

ثالثاً - الآفاق والمخاطر

11- من المرجح أن يؤثر ارتفاع الإيرادات النفطية بالإيجاب على رصيد المالية العامة والحساب الخارجي في الأجل القريب بالرغم من التوسع المالي وازدياد عدم اليقين في سوق النفط. فمن المنتظر أن ترتفع الإيرادات النفطية مقارنة بعام 2010 متأثرة بسعر النفط وحجم الإنتاج، حيث يُتوقع قيام السعودية بزيادة إنتاج النفط للمساهمة في استقرار أسواق النفط العالمية من خلال سد الفجوة التي خلفها نقص المعروض النفطي في البلدان الأخرى بالمنطقة. وقد ازدادت التنبؤات بشأن الإيرادات النفطية عن المعتاد في ظل تقلبات أسعار النفط وما يصاحبها من عدم اليقين الذي يغلف أوضاع العرض والطلب في السوق العالمية. ولكن حتى في ظل سيناريوهات انخفاض الأسعار/الإنتاج، من المتوقع استمرار الفائض في رصيد المالية العامة والحساب الخارجي خلال عام 2011 بالرغم من مجموعة تدابير الإنفاق المالي الضخمة التي تم الإعلان عنها في شهري فبراير ومارس (راجع الجدول أدناه والإطار 2).

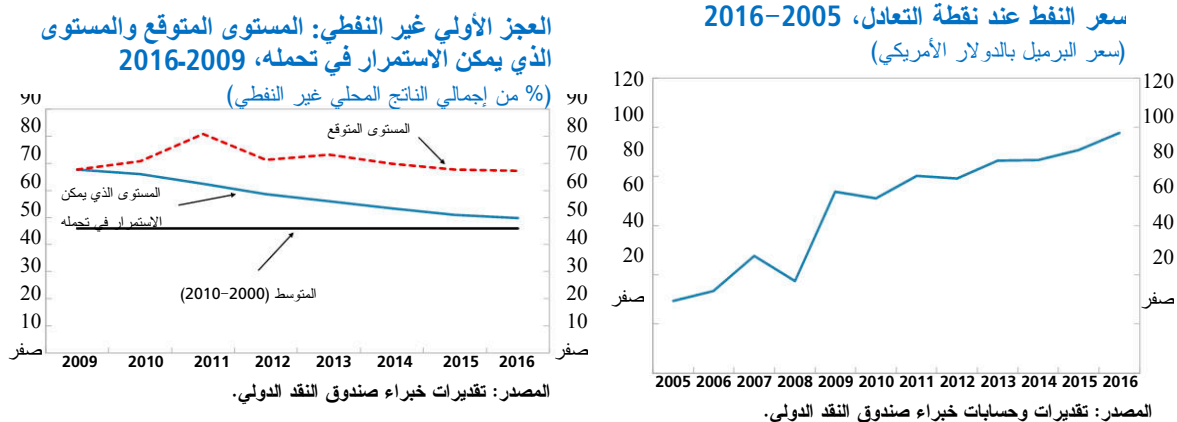
حساسية الاقتصاد الكلي لحالة عدم اليقين في سوق النفط، 2011

تقلبات أسعار النفط (إنتاج النفط: 9,3 ملايين برميل يوميا) 1/					
سعر النفط بالدولار الأمريكي/للبرميل	الحساب الجاري		رصيد المالية العامة		النمو
	(بمليارات الدولارات الأمريكية)	(% من إجمالي الناتج المحلي)	(بمليارات الدولارات الأمريكية)	(بمليارات الدولارات الأمريكية)	
114,4	23,2	12,2	137,6	72,1	
106,3	20,1	9,3	114,7	53,1	
88,4	12,3	2,1	64,3	11,0	
عدم اليقين بشأن حجم إنتاج النفط (سعر النفط: 106.3 دولارات أمريكية)					
حجم إنتاج النفط مليون برميل يوميا	الحساب الجاري		رصيد المالية العامة		النمو
	(% من إجمالي الناتج المحلي)	(بمليارات الدولارات الأمريكية)	(بمليارات الدولارات الأمريكية)	(بمليارات الدولارات الأمريكية)	
9,7	22,2	11,2	129,6	65,5	7,5
9,3	20,1	9,3	114,7	53,1	6,5
8,9	17,9	7,3	99,9	40,7	5,3

المصدر: تقديرات خبراء الصندوق.

1/ تعكس الأسعار أعلى وأدنى قيمة لعقود النفط المستقبلية خلال الفترة من 1 يناير إلى 22 مارس 2011، والتنبؤات الواردة بعدد إبريل 2011 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

12- ورغم قوة الآفاق المتوقعة على المدى القريب، فإن تقديرات خبراء الصندوق تشير إلى أن مجموعة التدابير المالية الأخيرة قد زادت من احتمالات التعرض لخطر انخفاض أسعار النفط مع دفع المصروفات إلى تجاوز المستوى الذي يمكن الاستمرار في تحمله على المدى الطويل. فوفقاً لتقديرات خبراء الصندوق، ارتفع سعر تعادل النفط في عام 2011 إلى 80 دولاراً للبرميل (أو أكثر إذا كان إنتاج النفط أقل من المستوى المتوقع البالغ 9,3 ملايين برميل يومياً)، بحيث يصل إلى 98 دولاراً للبرميل بحلول 2016. وهكذا فإن أي صدمة معاكسة، كانخفاض أسعار النفط إلى مستوى عام 2010 لفترة متواصلة، قد تتسبب في ظهور عجز في المالية العامة. كما يتضح من النماذج المعيارية التي تقيس العدالة بين الأجيال استناداً إلى فرضية الدخل الدائم أن مركز المالية العامة الحالي من حيث حجم العجز الأولي غير النفطي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي يعكس مستوى لا يمكن الاستمرار في تحمله.²



13- وأشارت السلطات إلى أن هناك احتمال كبير بتجاوز توقعات خبراء الصندوق في الأجل المتوسط وأكدوا أن ارتفاع مستويات الإنفاق في السنوات القليلة القادمة يمثل استثماراً مهماً يتفق مع استراتيجية التنمية القائمة منذ فترة طويلة. ونظراً لأن النفط يمثل عنصراً رئيسياً في الاقتصاد – وسيظل كذلك حتى بعد زيادة تنويع النشاط الاقتصادي – تظل آفاق الاقتصاد مرتبطة بأسعار النفط العالمية. وفي هذا السياق، رأت الحكومة أن نقطة تعادل سعر النفط لعام 2011 أقل بكثير من تقديرات خبراء الصندوق وأن استمرار الطلب القوي على النفط، لا سيما من اقتصادات الأسواق الصاعدة، يشير إلى احتمال تجاوز السعر لما ورد في التنبؤات ذات الصلة. وفي إطار زيادة الإنفاق من المالية العامة، تم إطلاق مبادرات لتحسين النتائج على الجانب الاجتماعي – مثل معالجة مشكلة نقص المساكن وصرف إعانات بطالة في ظل شبكة أمان اجتماعي موسعة – وكانت لها انعكاسات مهمة على رفاة الأجيال الحالية والمستقبلية.

² يستند نموذج العدالة بين الأجيال إلى فرضية ثبات نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي من الثروة النفطية. وتتأثر النتائج بالافتراضات المتعلقة بمخزون الاحتياطيات النفطية ومعدل العائد الحقيقي على الاستثمارات ونمو السكان والمسار المتوقع لأسعار النفط.

الإطار 2 – تدابير المالية العامة لسنة 2011

تم إطلاق مبادرات جديدة بموجب المرسومين الملكيَّين الصادرين في 23 فبراير و18 مارس 2011 لمواجهة القضايا الاجتماعية التي سيكون لها انعكاسات مهمة على المصروفات في الأجلين القصير والمتوسط. وتتضمن هذه التدابير زيادة الأجور والتوظيف في القطاع العام، وصرف إعانات بطالة، فضلاً عن إجراءات لزيادة فرص الحصول على وحدات سكنية. وحسب التقديرات، تصل تكلفة هذه التدابير إلى 400 مليار ريال سعودي أو 110 مليار دولار أمريكي تقريباً (19% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2011)¹، منها 117 مليار ريال سعودي أو 31 مليار دولار أمريكي تقريباً (5.5% من إجمالي الناتج المحلي) يُرجح أن يتم إنفاقها خلال عام 2011. ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن تنمو المصروفات الرأسمالية، لا سيما المتعلقة بالإسكان، بمعدل بطيء مع توزيعها على عدة سنوات.

تدابير المالية العامة

تأثير دائم/مستمر	المصروفات خلال 2011 بمليارات الريالات السعودية	% من إجمالي الناتج المحلي عام 2011
بدل انتقال 1/	4,5	
رفع الحد الأدنى للأجور الحكومية إلى 3000 ريال مقابل 1750 ريالاً 2/	10,0	
الضمان الاجتماعي 3/	6,5	
المنح الدراسية 3/	1,1	
تعيين 60000 بوزارة الداخلية 4/	2,2	
المجموع 5/	24,3	1,1

تحويلات لمرة واحدة	المصروفات خلال 2011
مكافأة بما يعادل راتب شهرين للعاملين بالقطاع العام	32,0
صندوق التنمية العقاري	40,0
البنك السعودي للتسليف والادخار	20,0
اللجان المهنية	0,5
الجمعيات الخيرية	0,3
الجمعيات التعاونية	0,1
الصندوق الخيري الوطني	0,1
إنشاء فروع للإرشاد الديني وتعيين 300 موظف	0,2
ترميم المساجد	0,5
تحويل إلى الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر 6/	0,2
المجموع	94,0

المصروفات الرأسمالية (موزعة على مدى عدة سنوات)	
بناء 50000 وحدة	250,0
الهيئة العامة للإسكان	15,0
اعتماد لبناء وتوسيع مستشفيات	16,0
تحويل إلى الجمعيات الدينية	0,2
تحويل إلى وزارة الشؤون الدينية	0,3
ترميم المساجد	0,5
المجموع 7/	282,0

- 1/ يُعامل بدل غلاء المعيشة في الوقت الحالي كجزء من الراتب الأساسي، وبالتالي اقتصرت زيادة الأجور على الزيادة في بدل الانتقال فقط. وسوف يكون لذلك تأثير مماثل في الأجل المتوسط.
- 2/ سيكون له تأثير أساسي في الأجل المتوسط.
- 3/ يُصرف سنوياً في الأجل المتوسط، ويُدرج ضمن مدفوعات الرعاية الاجتماعية والمدفوعات الأخرى تحت بند الدعم.
- 4/ تزداد الأجور والرواتب بهذا المبلغ بصفة دائمة مما يؤدي إلى زيادة الرواتب الأساسية.
- 5/ من المتوقع عدم الاستمرار في صرف إعانة البطالة البالغة 2000 ريال سعودي شهرياً خلال عام 2011، كما أن مصدر تمويل هذه المصروفات لم يُحدد بعد.
- 6/ الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- 7/ يُصرف على مدى عدة سنوات. ومن المتوقع ألا يتم إنفاق أي مصروفات خلال عام 2011، مع إنفاق 10% من مجموع المصروفات في كل من السنوات المتبقية حتى عام 2016.

1/ بعض هذه التدابير قد يستمر تأثيرها على الإنفاق في الأجل المتوسط.

رابعاً – أولويات السياسة الاقتصادية

توفر الفوائض الكبيرة في الحسابات المالية والخارجية على حد سواء فرصة للتعامل مع الأولويات الاجتماعية، وهو ما بدأ واضحاً في المراسيم الملكية التي صدرت في الآونة الأخيرة. ومع هذا، سيوجد تنفيذ هذه المبادرات عدداً من التحديات للسياسة منها: (1) مخاطر التضخم، و(2) سياسة المالية العامة على المدى المتوسط، و(3) النمو والعمالة، و(4) تنمية الأسواق المالية.

ألف – التضخم – الوقاية من النشاط الاقتصادي المحموم

14- ارتفعت مخاطر التضخم بسبب العوامل الخارجية والداخلية على حد سواء. وجاء التضخم مدفوعاً بمزيج من ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة – خصوصاً أسعار الغذاء العالمية التي من المتوقع أن تزيد بنسبة 22% في عام 2011 – والعوامل الهيكلية، لاسيما الإيجارات، وغيرها من العوامل. كما تواصل أسعار المساكن الارتفاع نتيجة لحالات نقص العرض الحالية وارتفاع الطلب المكبوت من جانب السكان الذين تتزايد أعدادهم، على الرغم من أن هذه الضغوط ستقل على المدى المتوسط مع ترسخ مبادرات الإسكان الجديدة. ومن حيث العوامل الأخرى، ذكر خبراء صندوق النقد الدولي أن التحويلات المالية في الآونة الأخيرة – خاصة المنح التي تعادل راتب شهرين التي صرفت للموظفين العموميين في مارس، والتي حذا حذوها لاحقاً بعض مؤسسات القطاع الخاص – قد ضخت كمية كبيرة من السيولة الإضافية في الاقتصاد المحلي. ورأت الحكومة أن الأثر التضخمي المحتمل الناتج عن العوامل المحلية يمكن السيطرة عليه مشيرة إلى أن أي ارتفاع في التضخم ينجم عن التحويلات النقدية سيكون مؤقتاً وأن الاستثمارات الرأسمالية المتوقعة ستنفذ على مدى عدة السنوات. ومع ذلك، شددت الحكومة على أنها لا تزال تراقب ظهور أي مؤشرات على أن مستويات السيولة المرتفعة تمتد آثارها إلى نمو مفرط في الائتمان.

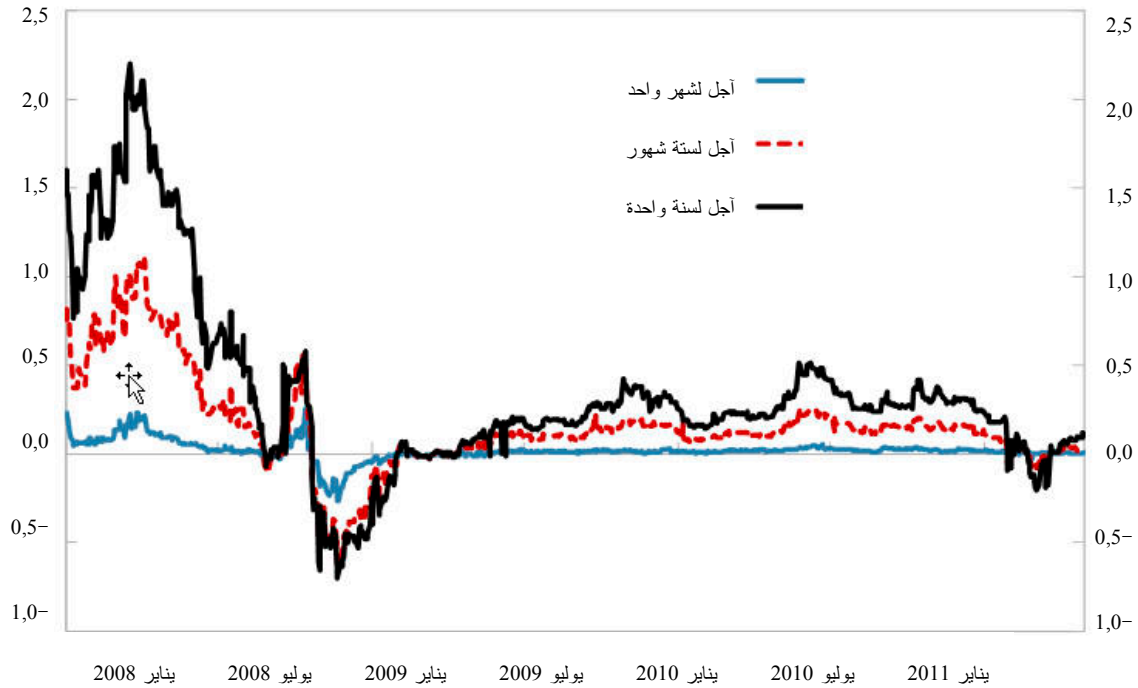
15- وتم الاتفاق على أنه إذا تحققت الضغوط التضخمية، فسوف يلزم الاستعانة بسياسة المالية العامة والسياسة النقدية على أساس استباقي لاحتواء تلك الضغوط. وأشار خبراء الصندوق إلى أنه في حين أن ارتفاع معدل التضخم من المرجح أن يكون أقل بكثير مما حدث في عام 2008، فإن هناك عديد من المحددات الرئيسية التي سببت ارتفاع معدل التضخم في عام 2008 (الإطار 3)، فضلاً عن عوامل أخرى قد تظهر. ويحد ربط سعر الصرف من قدرة أدوات السياسة المتاحة لمؤسسة النقد العربي السعودي على احتواء التضخم، بحيث ستحتاج السياسة المالية إلى الاضطلاع بدور قيادي في استجابة السياسة. وبشكل أكثر تحديداً، ستشمل خيارات السياسة العامة الرئيسية ما يلي:

- إبطاء وتيرة الإنفاق الحكومي، لاسيما على المشاريع الرأسمالية إذا نشأت اختناقات العرض.
- ينبغي أن تراقب مؤسسة النقد العربي السعودي عن كثب مستوى أموال البنوك التجارية المودعة لديها، وكذلك نسبة القروض إلى الودائع. وقد اتفق خبراء الصندوق مع رأي الحكومة بأنه في حالة حدوث تقلبات

حادة يمكن الاستعانة برفع الاحتياطي الإلزامي أو خفض نسب القروض إلى الودائع لامتناس السيولة والحيلولة دون نمو الائتمان بدرجة مفرطة.

16- ويؤيد خبراء الصندوق الإبقاء على ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي. فالدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية ليست متوافقة تماما في الوقت الراهن – فالدورة الاقتصادية في السعودية لا تزال مدفوعة بالنفط، والذي يرتبط بدوره ارتباطا متزايدا بالدورة الاقتصادية في بلدان آسيا الصاعدة – مما يسهم في حدوث ضغوط تضخمية. ومع ذلك، وفر ربط العملة ركيزة على المدى الطويل للاقتصاد من حيث تسهيل تطوير الأسواق المالية وتوفير الوضوح للمستثمرين. ويشير تقييم خبراء الصندوق لمستوى سعر الصرف إلى أن سعر الصرف يتماشى على نطاق واسع مع أساسيات الاقتصاد – وهذا أيضا مدعم من أسواق الصرف الأجل، والتي لا تشير إلى أي دليل على اختلال سعر الصرف (انظر الملحق 1). وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك بعض الأدلة تشير إلى أنه قد تظهر مبالغة بسيطة على المدى المتوسط في تقدير القيمة، بما يتسق مع إنفاق مالي أعلى من تقديرات المستوى القابل للاستمرار (وبالتالي انخفاض فائض الحساب الجاري دون مستواه المعتاد).

علاوة آجلة على سعر الصرف الفوري
(النسبة المئوية للسعر الفوري، 1 يناير 2008 – 10 يونيو 2011)

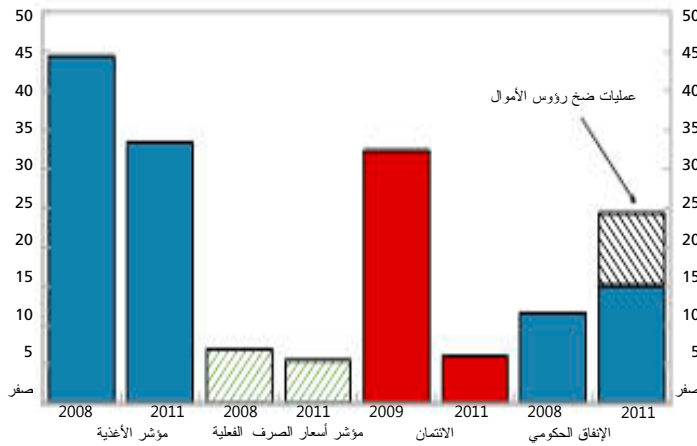


المصدر: قاعدة بيانات DataStream.

الإطار 3 – هل يعود التضخم إلى مستويات عام 2008؟

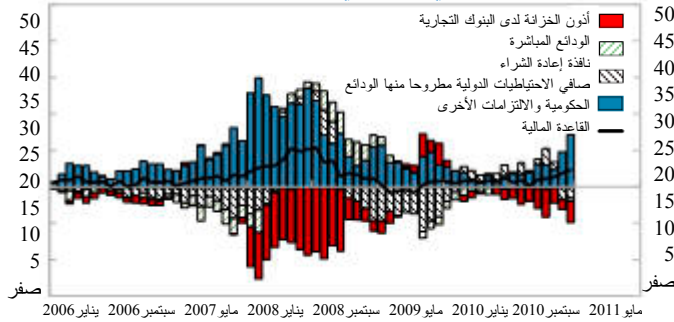
مع عودة النشاط الاقتصادي إلى سابق عهده، فإن السؤال الذي يبرز هو ما إذا كان معدل التضخم سوف يرتفع مرة أخرى كما حدث في الفترة 2007-2008 عندما بلغت الزيادة السنوية في أسعار المستهلكين ذروتها مسجلة 11.1% في يوليو 2008. والواقع أن العديد من محددات التضخم آنذاك موجودة الآن أيضاً، بما في ذلك ارتفاع أسعار الغذاء وانخفاض سعر الصرف الفعلي الاسمي، والتوسع في الائتمان، وارتفاع حجم الإنفاق الحكومي. ومع ذلك، فإن

محددات التضخم؛ 2011، 2008 (% تغير سنوي)



المصادر: الحكومة السعودية وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي
ملحوظة: بالنسبة للأضغية ومؤشر أسعار الصرف الفعلية الاسمية والائتمان، تشير التغيرات المنوية على الترتيب إلى يونيو 2008، وآخر فترة متاحة. وتستند نسبة الإنفاق الحكومي على البيانات السنوية.

المساهمات السنوية في النمو في القاعدة النقدية، 2011-2006



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي
ملحوظة: تشمل الالتزامات الأخرى أذون الخزانة لدى المؤسسات غير المصرفية. وتشير الودائع المباشرة إلى الأموال التي تودعها مؤسسة النقد العربي السعودي في البنوك التجارية. والقاعدة النقدية تساوي مجموع الاحتياطيات والعملة المتداولة.

الائتمان في عام 2008 صاحبه زيادة أكبر في القاعدة النقدية. وبالمقارنة مع تلك التجربة، يتضح أن الزيادة الحالية في القاعدة النقدية قل كثيراً. وعلى وجه الخصوص، حالف النجاح الحكومة إلى حد كبير في تعقيم الإنفاق المالي، على الرغم من المضي في سداد الديون الحكومية، وذلك من خلال زيادة إصدار البنك المركزي أذون الخزانة. كما أنه من المحتمل أن يصبح نمو الائتمان أكثر تقيداً مما كان عليه في عام 2008 بسبب ضعف طلب الشركات والتدابير الاحترازية المعززة على الاقتراض الاستهلاكي.

¹ يستند تحليل الاقتصادي القياسي إلى إطار عالي التواتر للانحدار الذاتي للمتجهات. وشملت المتغيرات المستخدمة في هذا الانحدار مؤشر أسعار المستهلك، والودائع، ومطالبات البنوك على القطاع الخاص، ومعاملات نقطة البيع، وسعر الصرف الفعلي الاسمي، والأسعار الدولية للأغذية والمشروبات، ومؤشر الأسعار الدولية للنظ الخام، والإنفاق الجاري والأسمالي للحكومة المركزية. كما استخدمت مواصفات مختلفة لتقديم مجموعة مقبولة لتوقعات نهاية العام بشأن التضخم. وكذلك أجريت اختبارات جودة المطابقة وأيضاً اختبارات الثبات لتقييم عدم اليقين الذي يكتنف النموذج.

باء – سياسة المالية العامة

17- يتمثل التحدي الرئيسي للسياسة المالية العامة في الحد من جوانب الضعف تجاه تقلب الإيرادات النفطية، مع ضمان كفاءة الإنفاق. ومن المرجح أن تظل مستويات الإنفاق مرتفعة مع تنفيذ برنامج الإسكان العام والمبادرات الجديدة في المجالات الاجتماعية الأساسية، مثل الصحة والتعليم وشبكة الأمان الاجتماعي. ويوفر تكديس كميات كبيرة من الاحتياطات الوقائية في السنوات الأخيرة – أي ارتفاع الاحتياطات الدولية وانخفاض الديون – هامش أمان، غير أن توجيه سياسة المالية العامة للحفاظ على توافر فائض كلي للمالية العامة على المدى المتوسط من شأنه أن يوفر التأمين ضد انخفاض مطرد في الإيرادات النفطية. وهناك خيارات للسياسة العامة لكل من الإيرادات والنفقات على النحو التالي:

- ينبغي إيجاد المزيد من مصادر الإيرادات غير النفطية من أجل توسيع الوعاء الضريبي والحد من الاعتماد على النفط. وقد ذكرت الحكومة السعودية أنه في ضوء جهود التكامل التي يبذلها مجلس التعاون الخليجي، ينبغي تناول الإصلاح الضريبي بشكل متزامن. وفي هذا الصدد، استمر إجراء الدراسات لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من أن التوقيت المحدد لإدخالها لم يحدد بعد. وأوضح خبراء الصندوق أن عدم الحاجة إلى إيرادات على المدى القريب وفر فرصة لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة بمعدل منخفض وبطريقة محايدة من حيث الإيرادات كجزء من مجموعة تدابير يتم فيها إلغاء الضرائب الأخرى.
- أشارت الحكومة إلى أنه تم إحراز تقدم كبير في تحديث الإدارة الضريبية، مع تسجيل جميع مدفوعات الإيرادات تقريباً في القطاع غير النفطي إلكترونياً. وقد تم تطبيق نظام يعتمد على شبكة الإنترنت مع وظائف أساسية ووظائف دعم لإدارة الضرائب. كما زاد عدد المعاملات وقيمتها من خلال نظام التسجيل الإلكتروني (سداد) – إذ تم تلقي مدفوعات تقدر بنحو 12 مليون ريال سعودي من خلال 13.5 مليون معاملة تمت عبر نظام "سداد" في نهاية النصف الثاني من عام 2010. ويربط هذا النظام بين 41 هيئة حكومية، مما يمكنها من التبادل الفوري للبيانات فيما بينها. كما تم إدخال نظام فريد للرقم الضريبي الموحد، وهو قابل للنقل في دول مجلس التعاون الخليجي تحسباً لترتيبات اقتسام الإيرادات الضريبية بمجرد تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
- وفي جانب النفقات، من شأن اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز كفاءة الإنفاق – بما في ذلك من خلال مراقبة وسيطرة أكثر فعالية على الإنفاق بمجرد إتمام إصلاحات الجارية لاعتماد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 – تحقيق مدخرات دون التأثير على تقديم الخدمة.

من شأن خفض الدعم – خاصة للمنتجات النفطية وأيضاً للمياه والمرافق الأخرى غير المرصودة في الموازنة – أن يوفر المزيد من الموارد للموازنة (من خلال تحسين النتائج بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الصلة) وإزالة التشوهات الكبيرة في تخصيص الموارد. وتعد أسعار المنتجات النفطية، على سبيل المثال، من بين أدنى الأسعار في العالم – ويمكن لرفع الأسعار إلى متوسط مستويات الأسعار في بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط أن يحقق نحو 3% من إجمالي الناتج المحلي سنوياً في موارد المالية في حين يساعد على احتواء نمو الاستهلاك المحلي من الطاقة الذي سيبدأ قريباً، إذا استمرت الاتجاهات الحالية، في الحد من قدرة المملكة على التصدير في غياب الاستثمار الموجه لتعزيز طاقة التنقيب. وذكرت الحكومة أن هناك مبادرات جارية لتحسين كفاءة الطاقة

الأسعار المحلية للمنتجات النفطية، 2010

(دولار أمريكي لكل لتر)

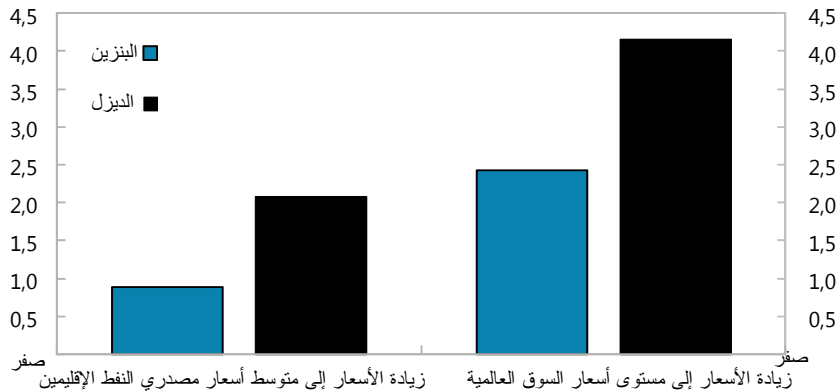
البنزين	الديزل	
0,16	0,07	المملكة العربية السعودية
		مصدرو النفط الإقليميون الآخرون
0,27	0,16	الجزائر
0,27	0,19	البحرين
0,38	0,34	العراق
0,23	0,20	الكويت
0,30	0,27	قطر
0,31	0,38	عمان
0,52	0,75	الإمارات العربية المتحدة
0,33	0,33	المتوسط
0,85	0,81	سعر السوق العالمية

المصادر: الحكومة السعودية، وقاعدة البيانات

1/ سعر الجملة، الربع الأول من 2011

مدخرات من زيادة أسعار الوقود المحلية

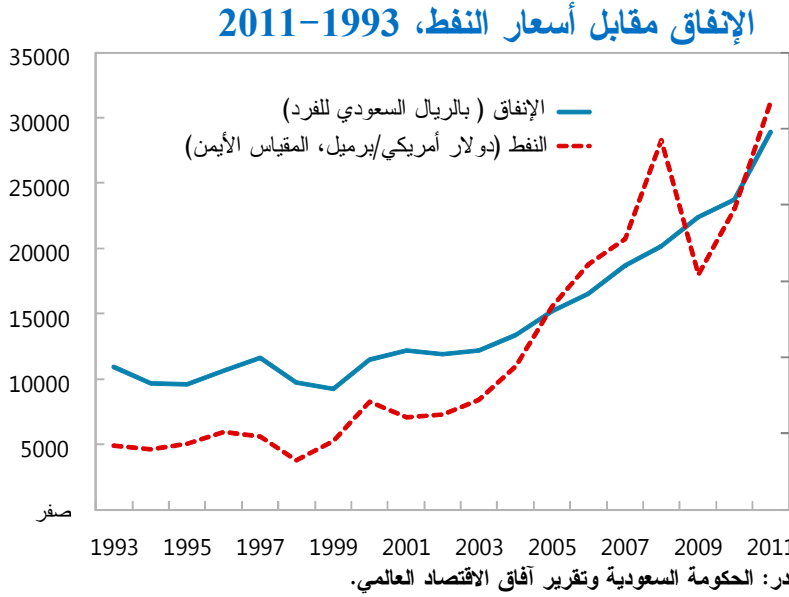
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: الحكومة السعودية، وقاعدة البيانات، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/متوسط الأسعار لكل من الجزائر والبحرين والعراق والكويت وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة

18- وذكرت الحكومة أنه تم تمهيد تقلبات الإنفاق تمشيا مع برنامج الحكومة الاستثماري حتى مع عدم وجود إطار رسمي للإنفاق متوسط الأجل. فقد أدت عمليات الموازنة القائمة – حسب موازنة تم إعدادها استنادا إلى سعر متحفظ



للفنط مع تعديلات في الإنفاق خلال السنة وفقا لتطور الإيرادات – إلى ابتعاد نتائج الموازنة بشكل ملحوظ عن الموازنات المعتمدة، وزيادة الإنفاق في هذا الاتجاه مع ارتفاع أسعار النفط. وأوضح خبراء الصندوق أن وضع إطار الإنفاق في سياق متعدد السنوات يمكن أن يقلل من الربط بدورة سعر النفط، ويخفض تقلب الإنفاق، وكذلك يسهل تخطيط برامج الإنفاق متعددة السنوات وتنفيذها. وستكون الخطوة

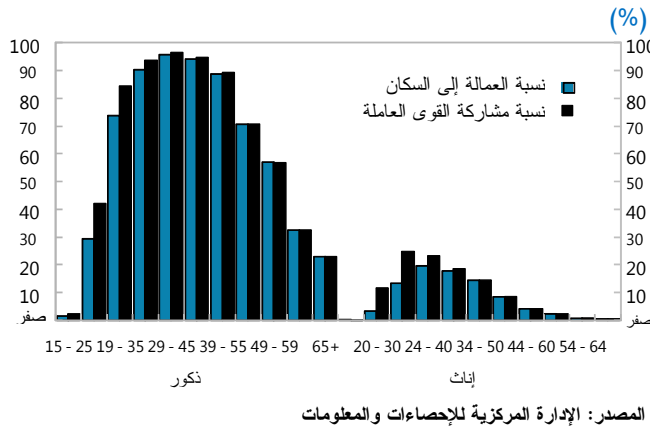
الرئيسية الأولى في هذه العملية هي إنشاء وحدة للمالية الكلية التي ستضطلع بمسؤولية صياغة إجمالي موارد الموازنة، مع الأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية الكلية.

19- وينبغي أن تظل الميزانيات العمومية لصناديق التقاعد قيد الدراسة. فمن الواضح أن صناديق التقاعد تتمتع بمستوى جيد من التدفقات النقدية. وبينما يتوقع أن تتخفف نسب الإعالة، مما يعكس ارتفاع نسبة الشباب بين السكان، تشهد مختلف صناديق التقاعد العامة زيادة في عدد المتقاعدين وقد تواجه المراكز الاكتوارية ضغوطا مع التعديل الأخير في الحد الأدنى للأجور الذي سيوجد التزامات سداد متزايدة.

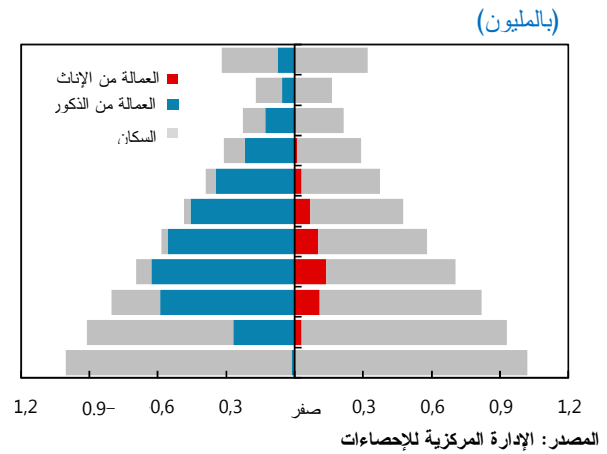
النمو وتوفير فرص العمل

20- ويمثل توفير فرص عمل لسكان من الشباب تزايد أعدادهم بوتيرة متسارعة تحديا رئيسيا لسياسة. فعلى مدى العقد الماضي، زاد عدد المواطنين السعوديين بمعدل سنوي قدره 2,5% – تقريبا ضعف متوسط المعدل في الاقتصادات الصاعدة والنامية وأربعة أضعاف المعدل في الاقتصادات المتقدمة. ومع وجود نصف السكان دون سن الثالثة والعشرين، فإن عدد السعوديين الذين ينضمون للقوى العاملة يتزايد تزايدا كبيرا. وتبلغ معدلات البطالة المسجلة أعلى مستوياتها بين الشباب (في عمر 15-29 عاما)، مع تراجع معدلات البطالة بشكل حاد بين أولئك الذين تتجاوز أعمارهم 30 عاما. وتعد معدلات مشاركة القوى العاملة – التي لم تتجاوز 36% في عام 2009، كانعكاس في جزء كبير منها لنسبة مشاركة الإناث التي بلغت 12% فقط – منخفضة بشكل غير عادي وسيكون لنموها في السنوات المقبلة تأثيرات مهمة على النتائج التي تحققت سوق العمل.

مشاركة العمالة والقوى العاملة حسب السن ونوع الجنس، 2009



السكان والعمالة حسب السن ونوع الجنس، 2009

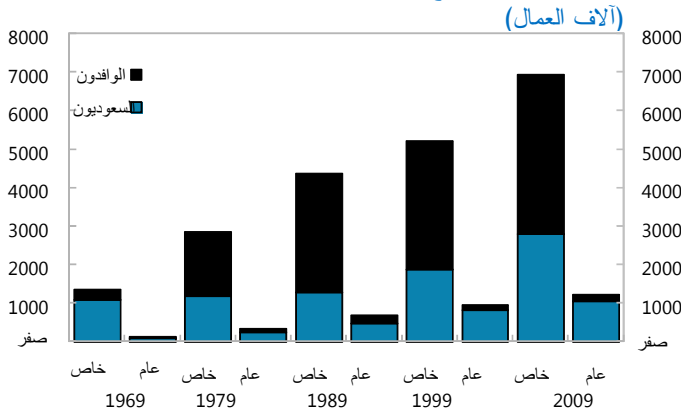


المملكة العربية السعودية: النمو المطلوب لتقليل نسبة البطالة إلى 5.5% بمشاركة القوى العاملة بنسبة 39.3% بحلول عام 2014

2009	القوى العاملة (المواطنون السعوديون، بالملايين)	المتطلون عن العمل (بالملايين)	العمالون (بالملايين)	معدل البطالة (%)	معدل المشاركة (%)
4,3		0,4	3,8	10,5	34,4
2014	القوى العاملة (المواطنون السعوديون، بالملايين)	المتطلون عن العمل (بالملايين)	العمالون (بالملايين)	معدل البطالة (%)	معدل المشاركة (%)
5,3		0,3	5,0	5,5	39,3
230	الوظائف الجديدة المطلوبة سنويا (بالآلاف)				
5,4	معدل نمو العمالة المطلوب سنويا (%)				
7,5	النمو السنوي المطلوب في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي (%)				

المصادر: الحكومة السعودية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي
ملحوظة: بافتراض نمو عدد السكان السنوي بنسبة 2,2%، مع ثبات مرونة العمالة بنسبة 0,72 إلى معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي كما كان الحال خلال الفترة 2009-2004

العمالة حسب القطاع والأصل، 1969-2009



1/ أرقام العمالة في القطاع العام لا تتضمن منسوبي القوات المسلحة ولا العمالة في قطاع التشغيل والصيانة.

21- وستتطلب معالجة مشكلة البطالة مواصلة تسريع وتيرة النمو وزيادة نسبة الوظائف الجديدة التي يشغلها المواطنون السعوديون. نظرا للديناميكية السكانية الحالية وبناء على توجهات سوق العمل في الآونة الأخيرة، يرى خبراء الصندوق أنه للحد من البطالة بمقدار 5 نقاط مئوية على مدار السنوات الخمس المقبلة، فإنه يتعين تسريع وتيرة نمو القطاع غير النفطي إلى نحو 7,5% سنويا، وهي زيادة كبيرة بالمقارنة مع الاتجاهات العامة التاريخية. ويعتمد هذا التقدير اعتمادا كبيرا على زيادة نسبة المشاركة في سوق العمل، ونسبة الوظائف الجديدة التي يشغلها مواطنون سعوديون مقابل المغتربين. وما بين عامي 2004 و 2009، وفر الاقتصاد في المتوسط ما يقرب من 200 ألف وظيفة سنويا، أي نحو ضعف وتيرة الزيادة الأخيرة في القوى العاملة من المواطنين السعوديين، بيد أن هذا الأمر كان له تأثير محدود على معدلات البطالة إذ ذهب أكثر من نصف الوظائف الجديدة إلى الرعايا الأجانب.

22- وعلى الرغم من أن نمو العمالة في المملكة يحقق مرتبة جيدة في مسوح مناخ الاستثمار، فإنه كان مدفوعا بالإتفاق الحكومي. وقد كان حجم القطاع العام وموارده في غاية الأهمية لتنمية القطاع الخاص – والواقع أن الرفع على مراحل في توفير المساكن خلال السنوات القليلة المقبلة سيدعم نمو القطاع الخاص، ولكن من المرجح أن يكون له تأثير محدود على توظيف المواطنين السعوديين إذ يميل قطاع التشييد إلى الاستعانة بالعمالة الوافدة. واتفق على أن هناك مجالين لهما القدرة على إحداث أثر إيجابي على النمو والعمالة الوطنية هما:

- زيادة التكامل الاقتصادي داخل دول مجلس التعاون الخليجي وتعميق العلاقات التجارية مع الشركاء من البلدان الصاعدة في الشرق الأوسط ككل إلى جانب مجلس التعاون الخليجي، وكذلك مع آسيا. وبينما تشير البيانات التجارية الإجمالية لكل من الصادرات والواردات إلى النمو المحدود في التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، ذكرت الحكومة أن التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للتجارة في مجال الخدمات، بما في ذلك السياحة، تنمو بوتيرة متسارعة. كما أصبحت آسيا الصاعدة وبعض البلدان في الشرق الأوسط – بما في ذلك مصر والأردن وسوريا – شركاء تجاريين تزايد أهميتهم، كما يمكن لبذل مزيد من الجهود لتيسير التجارة أن يوفر حافزا للنمو.
- شكل الحصول على التمويل قيدا مهما على نشاط القطاع الخاص. وقد خففت المبادرات الأخيرة لتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة الائتمان من خلال نظام ضمانات جزئية لقضايا الحصول إلى هذه الشريحة من السوق، غير أن من شأن إصلاحات أوسع نطاقا لسوق رأس المال لتعزيز تنمية أسواق سندات الشركات والمنتجات الإسلامية أن تعزز أيضا الوساطة المالية.

23- ويمكن أن تساهم سياسات سوق العمل النشطة بدور أيضا في معالجة مشكلة البطالة، لكنها ينبغي أن تصمم بحيث يكون تأثيرها على القدرة التنافسية في أضيق الحدود. وقد فتحت المملكة العربية السعودية أسواق العمل فيها لعدد كبير من العمالة الوافدة، سواء الماهرة أو غير الماهرة. وهناك مبادرات مختلفة دخلت حيز التنفيذ منذ منتصف التسعينات لتحقيق السعادة من خلال زيادة معدل توظيف المواطنين السعوديين، ولكن تأثيرها الكلي كان محدودا. وذكرت الحكومة أن نظام "إشارة المرور" للحصص المخصصة للصناعة للعمالة السعودية الذي تم إدخاله في مايو قد صمم لتقديم حوافز للالتزام، بدلا من العقوبات فقط، ولذلك يمكن أن يقلل من العبء على القدرة على الإنفاذ. كما أكدت الحكومة أن هذا النظام كان مجرد عنصر واحد من استراتيجيات متعددة الجوانب، وأن المبادرات المصاحبة للمساعدة على التوفيق بين مهارات الباحثين عن عمل ومتطلبات أرباب العمل، بما في ذلك من خلال الزيادة التدريجية في برامج التوظيف وأيضا التدريب والتعليم، سيكون لها أيضا أثر إيجابي على أسواق العمل.

24- وستتأثر نتائج سوق العمل تأثرا كبيرا بمبادرات التوظيف الأخيرة في القطاع العام وباستحداث برنامج إعانات البطالة. فبينما يمكن أن تؤدي زيادة رواتب موظفي القطاع العام وتوسيع فرص التوظيف فيه إلى تعزيز النتائج الاجتماعية على المدى القصير، فإنها قد تمثل في نفس الوقت حافزا سلبيا للمواطنين يثنيهم عن طلب الوظائف في القطاع الخاص. وبالمثل، يجب أن يصمم برنامج إعانة البطالة بعناية للتأكد من أنه لا يوجد حافزا سلبيا إضافيا يثني المواطنين عن العمل في القطاع الخاص. وذكرت الحكومة أن برنامج إعانات البطالة لا يزال قيد التصميم، ولكن كان المقصود منه أن يكون مؤقتا ويمثل خطوة انتقالية نحو شبكة أمان اجتماعي أكثر شمولا.

جيم – القطاع المالي: إدارة المخاطر مع دعم النمو

25- يتمتع النظام المصرفي بمستوى جيد من الرسكلة، وتوافر مستويات مرتفعة من السيولة، كما أبدى صموداً في مواجهة طائفة واسعة من الصدمات. وأظهرت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أجراها فريق التحديث التابع لبرنامج تقييم القطاع المالي أن المستويات المرتفعة من السيولة ورأس المال التي يحتفظ بها النظام المصرفي في الوقت الحالي تشكل احتياطات وقائية كبيرة لتوفير الثقة في أن البنوك تستطيع تحمل الصدمات الأكثر قبولاً³. وفي الواقع، صمد النظام المصرفي أمام عدد من التحديات، بما في ذلك فترة طويلة من انخفاض أسعار النفط، وأثار ما بعد الأزمة المالية العالمية، وإعادة هيكلة الديون، فضلاً عن الانخفاض الحاد في أسعار العقارات في دولة الإمارات العربية المتحدة المجاورة. ويتمثل الخطر الرئيسي – على النحو المتوقع لاقتصاد قائم على النفط – في حدوث انخفاض مستمر في أسعار النفط، على الرغم من أن نسب تركيز القروض وحالات الانكشاف لمخاطر التعرض للمقترضين الأفراد مرتفعة حسب المعايير الدولية. وذكرت الحكومة أن الاستعدادات جارية بشكل جيد لاتخاذ خطوة نحو اتفاقية بازل الثالثة، وأنها من المتوقع أن تمكن البنوك من الالتزام بمتطلبات الاتفاقية دون إحداث خلل في نماذج الأعمال الحالية.

26- ولا يزال إطار التنظيم والرقابة فعالاً في المملكة. فقد أظهر تقييم مبادئ بازل الأساسية درجة عالية من الالتزام بأفضل الممارسات الدولية، ولكنه حدد بعض المجالات – مثل تسوية أوضاع البنوك المتعثرة (لاسيما في غياب نظام خاص للتسوية الأوضاع)، حيث يمكن تحديث الإطار القانوني ليعكس الممارسات القائمة بصورة أفضل. وشددت الحكومة على أن الإطار القائم قد أثبت فعاليته الكاملة وأن مؤسسة النقد العربي السعودي كانت قادرة على التدخل عند الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة الاستباقية للإشراف من قبل المؤسسة قد تجنبت حالات إفسار البنوك ووفرت الحماية للمودعين. كما تم الاتفاق على أن اعتماد اتفاقية بازل الثانية قد أسفر عن تحسن كبير في ممارسات إدارة المخاطر من قبل البنوك. ومن حيث منتجات الصيرفة الإسلامية وخدماتها، ذكرت الحكومة أن المخاطر في هذا القطاع المتنامي من السوق قد خضعت للرقابة على النحو المناسب في سياق الإطار التنظيمي والرقابي القائم بحيث لم تكن هناك حاجة لنظام منفصل.

27- وقد بدأت الأسواق الرأسمالية تظهر ببطء، ولكن هناك ثغرات مهمة لا تزال قائمة. فقد تم تخفيض الدين الحكومي إلى مستوى منخفض للغاية، ولا توجد سوق ثانوية نشطة ولا منحى قوي للسندات الحكومية. وعلى الرغم من عدم احتياج الحكومة للتمويل في الوقت الراهن، ذكر خبراء صندوق النقد الدولي أن الاحتفاظ بمخزون مستقر من الأوراق المالية الحكومية ذات آجال استحقاق مختلفة من شأنه أن يساعد على توفير رخصة لمنحى العائد. وأوضحت الحكومة أن الشركات كانت قادرة على طرح السندات وأن عدم وجود سوق نشطة للدين الحكومي لم يمنع ظهور سوق تداول سندات الشركات. ومن حيث عدم وجود السوق الموازية، أشارت الحكومة إلى أن الأمر يعكس ميلاً لدى البنوك لشراء الأوراق المالية والاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق كمصدر ثابت للدخل – وهو انعكاس لمستوى عالٍ من السيولة عادة ما يتوافر في السوق.

³ يلخص الإطار 4 التوصيات الأساسية للتحديث الذي أجراه برنامج تقييم القطاع المالي خلال الفترة 16-30 إبريل 2011.

الإطار 4: أهم توصيات التقرير التحديثي لبرنامج تقييم القطاع المالي
تنظيم البنوك والأوراق المالية
<ul style="list-style-type: none"> • تحديث قانون الرقابة المصرفية والقضاء على الحاجة إلى موافقة وزارية على قرارات معينة تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي. • عدم السماح بعد الآن بحالات انكشاف كبيرة تصل إلى 50% من الأموال الخاصة بالبنوك. • توسيع تعريف الأطراف ذات الصلة في عملية الإقراض المصرفي. • تعزيز الشفافية التنظيمية لهيئة سوق المالي من خلال الكشف التام عن إجراءات الإنفاذ، والتفسيرات، وقواعد التمويل.
الاستقرار النظامي
<ul style="list-style-type: none"> • استحداث إطار رسمي للتعويض بالسيولة. • تعزيز البيانات عن الأنشطة المالية التي تنفذها البنوك والشركات عبر الحدود. • الاحتفاظ بمخزون ثابت من الأوراق المالية الحكومية، والإصدارات الدورية للمساعدة على توفير ركنة لمنحنى عائد قوي. • استحداث قانون أنظمة الدفع. • إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط مع مجموعة واسعة من الصدمات، بما في ذلك صدمات السيولة، على أساس منتظم وإدراج الدروس المستفادة في عملية الرقابة. • إنشاء نظام رسمي للإنذار المبكر للقطاع المصرفي. • وضع إطار أكثر رسمية وشفافية للسلامة الاحترازية الكلية، والاستعانة بالعمل في المحافل الدولية. • تعزيز الإطار القانوني لتسوية أوضاع البنوك المتعثرة.
توسيع فرص الحصول على التمويل والحفاظ على الاستقرار المالي
<ul style="list-style-type: none"> • مع التوسع في تمويل الإسكان في المستقبل، ينبغي أن يتم ضمان سلامة القروض من خلال تدابير احترازية قوية، ولاسيما تخفيض نسبة القروض إلى القيمة ونسبة خدمة الدين المسموح بها. • التعاقد مع البنوك لإدارة حوافض صندوق التنمية العقارية القائمة والجديدة على حد سواء. • إتمام إصلاح نظام الرهن العقاري من خلال إنشاء مرصد لسوق الإسكان، وتطوير خيارات إرشاد المستهلكين، وتعزيز صناعة المطور العقاري. • إعداد حلول تمويلية طويلة الأجل لتمويل الرهن العقاري، تبدأ بتسهيل إعادة التمويل. • إنشاء سجل حديث، وإلكتروني، وموحد للضمان المنقول. • سن مشروع قانون الإنفاذ وتطبيقه الذي يستحدث محاكم متخصصة في إنفاذ القانون تعمل وفقا لإجراءات صارمة محددة زمنيا. • الإشراف عن كثب على نوعية وحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك، بما في ذلك مائة أنظمتها الداخلية لتصنيف المخاطر والإجراءات الإلكترونية.
التأمين، ومستثمرو المؤسسات، وأسواق رأس المال
<ul style="list-style-type: none"> • استكمال اللوائح الفنية المتميزة للتأمين وإصدارها. • تحسين إنفاذ تأمين المسؤولية الإجباري على السيارات لطرف ثالث. • الكشف عن سياسات الاستثمار، والمحافظ، وأداء محفظة المؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. • الاستعانة بمزيد من المصادر الخارجية لإدارة محافظ المؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية • السماح للمستثمرين من المؤسسات الأجنبية للاستثمار مباشرة في نظام تداول.

28- ويمثل التقدم في تمويل الإسكان عاملا حيويا في تحسين فرص الحصول على المساكن. ومن شأن مشاريع القوانين الخمسة في مجموعة تدابير الرهن العقاري التي يُتوقع الموافقة عليها في عام 2011 أن تؤدي إلى تحسن كبير في إطار تمويل الإسكان (انظر الإطار 5). وقد اتفق على أنه مع التوسع في تمويل الإسكان، سيكون من المهم ضمان سلامة القروض من خلال تدابير احترازية قوية، خصوصا من خلال السماح بنسب أقل من القروض إلى القيمة ونسبة خدمة الدين. وعلاوة على ذلك، ينبغي توافر إشراف كاف على صندوق التنمية العقارية بعد إعادة هيكلته، بما في ذلك عن طريق التعاقد مع البنوك لإدارة محفظة القروض الخاصة به لتحسين نوعية نشأة القرض ومعدلات الاسترداد.

29- ويمكن إجراء مزيد من التحسينات في نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. فقد أشار التقييم المبدئي الذي أجرته "فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال" (FATF) في عام 2004 إلى أن المملكة كانت على درجة عالية من الالتزام بتوصيات الفرقة. وفي مايو 2010، اعتمدت "فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" (MENAFATF) تقريرا تقييميا أعدته بالاشتراك مع فرقة العمل "FATF" استنادا إلى معاييرها الجديدة، ثم اعتمده فرقة العمل "FATF" في يونيو 2010. وأشار التقرير إلى التقدم المحرز منذ التقييم الأصلي في مجالات توسيع الإطار القانوني، وتحسين التعاون المؤسسي، والاستثمار في التدريب والتوعية. واستشرافا للمستقبل، تم تحديد عدد من المجالات التي يمكن إحراز مزيد من التقدم فيها، بما في ذلك تجريم تمويل الإرهاب، وتوثيق التعاون الدولي، ودعم تنفيذ نظام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب في قطاع التأمين وفي أعمال ومهن غير مالية محددة.

الإطار 5 – سوق المساكن

ظهرت ضغوط على توافر مساكن ذات تكلفة ميسرة، نظرا للعوامل الديمغرافية والاختناقات في سوق العقارات. فقد حدثت زيادة حادة في الطلب على المساكن في السنوات القليلة الماضية نظرا لتزايد السكان وتقلص الحجم المتوسط للأسر، واستمرار التوسع الحضري. ونتيجة لذلك، تقدر احتياجات المساكن الإضافية – لا سيما للأسر محدودة الدخل ومتوسطة الدخل – بمقدار 1,25 مليون وحدة في الفترة 2010-2014 حسبما ورد في خطة التنمية التاسعة. وفي نفس الوقت، يتأثر المقدار المتاح من الوحدات السكنية ذات التكلفة الميسرة بندرة الأراضي القابلة للبناء ومحدودية التمويل المتاح للمطورين العقاريين – مما يحد من قدرتهم على القيام بمشروعات كبيرة ويحول تركيزهم نحو سوق المساكن عالية التكلفة. ونظرا لعدم اليقين الذي تتسم به البيئة القانونية، تساهم البنوك بدور محدود حتى الآن في أنشطة التمويل العقاري. وقد بادر صندوق التنمية العقارية المملوك للحكومة بسد الفجوة عن طريق القروض الخالية من الفوائد. غير أن هذا الصندوق الذي يساهم حاليا بنسبة 80% في قروض الإسكان القائمة لم يتمكن من مواكبة زيادة الطلب على المساكن، كما ساهم نقص الأراضي المتاحة للبناء في رفع أسعار العقارات، مما كثف النقص في المساكن ذات التكلفة الميسرة.

وقد أعلنت الحكومة مؤخرا عدة تدابير لمعالجة قيود العرض والتمويل. أولا، أنشئت وزارة الإسكان محل الهيئة العامة للإسكان لتركيز الجهود المبذولة في هذا القطاع تحت مظلة واحدة. وتجري الآن إعادة هيكلة وإعادة رسملة صندوق التنمية العقارية بعد أن أصبح تابعا لوزارة الإسكان، بغية تحسين استهداف الأسر محدودة الدخل، وزيادة الاستفادة من برامج الإقراض التي يقدمها عن طريق نظام للضمانات بالاشتراك مع الجهاز المصرفي، وتقديم التمويل للمطورين العقاريين، واتباع نظام التعهيد في إدارة الحافظة الحالية بحيث تتولاها البنوك لتحسين معدل استرداد القروض – حيث تصل حافظة الصندوق الحالية إلى 80 مليار ريال سعودي، نصفها مصنف تحت فئة القروض متأخرة السداد. ثانيا، خصصت الحكومة المركزية 250 مليار ريال سعودي لوزارة الإسكان من أجل إنشاء 500 ألف وحدة سكنية جديدة على مدار فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات. ثالثا، من المتوقع أن يتم في عام 2011 إقرار نظام الرهن العقاري الذي طال انتظاره. ويمثل فرض الالتزام بالقانون أحد العناصر الأساسية في التدابير التي يتضمنها نظام الرهن العقاري، وهو ما يتوقع أن يزيد من قدرة البنوك على الحصول على الضمان المقدم مقابل القرض في حالة عدم السداد.

ويمكن اتخاذ تدابير إضافية لتعجيل عرض المساكن ومراقبة التوسع في التمويل العقاري. ولتوفير مزيد من المساكن ذات التكلفة الميسرة، وتخفيف ارتفاع أسعار الأراضي، وزيادة عرض الأراضي الموجهة للتطوير العقاري، ينبغي أن تعتمد الحكومة على عدد من التدابير التي تكفل تحريك العرض الساكن للأراضي. وبعد الموافقة النهائية على نظام الرهن العقاري، ينبغي إيجاد حلول في المدى المتوسط توفر التمويل طويل الأجل لمؤسسات الإقراض العقاري.

دال – قضايا أخرى

30- يمثل تعزيز جودة الإحصاءات أحد المتطلبات ذات الأولوية. وكما يتضح من التقرير المرفوع مؤخرا لمبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات، يجري العمل على تعزيز البيانات في مجال المالية العامة عن طريق اعتماد دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001، وفي القطاع المالي عن طريق تنقيح مؤشرات السلامة المالية، وكذلك في ميزان المدفوعات بما في ذلك إعداد بيانات عن "وضع الاستثمار الدولي" و"المسح المنسق لاستثمارات الحافظة". وتشجع البعثة استمرار هذه المبادرات ونشرها بمجرد أن يُرتأى أنها على مستوى ملائم من الجودة.

خامسا – تقييم خبراء الصندوق

31- تمكنت المملكة العربية السعودية من الخروج بسرعة من الأزمة المالية العالمية والمساهمة في جهود التعافي العالمي، بفضل الحيز الوقائي الذي تتيحه السياسات المعتمدة في السنوات الأخيرة، وتوخي الحذر اللازم في الرقابة على القطاع المالي. فقد أدت زيادة الإنفاق من المالية العامة في عامي 2009 و2010 إلى دعم النمو غير النفطي الذي تسارعت وتيرته أكثر في أوائل 2011 في ظل ارتفاع سعر النفط العالمي. وتبدو آفاق الاقتصاد قوية نظرا لأسعار النفط المرتفعة وزيادة الإنتاج النفطي حيث يستخدم الطاقة الزائدة لتعويض نقص العرض في بلدان أخرى، مما يعطي دفعة للأرصدة الخارجية وأرصدة المالية العامة. وقد أدت الممارسات المصرفية المتحفظة نسبيا ودرجة الانفتاح المحدودة في الحساب الرأسمالي إلى الحد من انتقال الآثار الانتشارية من الأسواق المالية في المنطقة أو عالميا.

32- ويوفر ارتفاع الإيرادات النفطية فرصة لتعجيل وتيرة المبادرات الرامية إلى معالجة القضايا الاجتماعية، غير أنه يتعين توخي الحرص في هذا الشأن لتجنب حدوث فورة في النشاط الاقتصادي. وبينما انخفض التضخم انخفاضا هامشيا في الربع الأول من عام 2011، فإن هناك احتمالات بتجاوزه المعدلات المتوقعة. ولا تزال أسعار الإيجارات والغذاء هي العامل الأساسي من حيث المساهمة في التضخم، لكن تراكم السيولة في الجهاز المصرفي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية. ونظرا لأن المملكة تتبع نظام سعر صرف ثابت، فإن تخفيض مستوى الإنفاق الحكومي ينبغي أن يكون أهم قوة دافعة على مستوى السياسات عند حدوث الضغوط التضخمية، على أن تدعمها أدوات السياسة النقدية المتاحة.

33- وقد أدت مبادرات الإنفاق الأخيرة إلى زيادة الاستحقاقات على المدى المتوسط كما زادت من الاعتماد على الإيرادات النفطية المتقلبة. ولتعزيز أرصدة المالية العامة الأساسية، مع الإبقاء على الحيز الوقائي الكبير الذي تتيحه السياسة، يمكن اتخاذ بعض الإجراءات مثل تنفيذ ضريبة للقيمة المضافة على مستوى مجلس التعاون الخليجي، وتخفيض الدعم على المنتجات البترولية. وسوف يسهم هذا الإجراء الأخير كذلك في احتواء نمو الاستهلاك المحلي

لمنتجات الطاقة، الذي إذا ظل دونما كبح يمكن أن يطغى على قدرة التصدير في حدود الطاقة الإنتاجية الحالية. وقد أدت زيادة الإنفاق من المالية العامة كذلك إلى زيادة أهمية الجهود الجارية لرفع كفاءة الإنفاق العام ووضع إطار للإنفاق متعدد السنوات. ولتحقيق هذا الهدف، فإن إنشاء وحدة للسياسات المالية الكلية سيكون بمثابة خطوة أولية حيوية.

34- وبينما ساهم الاقتصاد في إنشاء الفرص الوظيفية، نجد أن خفض معدل البطالة بين المواطنين قد يتطلب إجراء إصلاح جذري في سوق العمل وإعادة توجيه استراتيجية النمو. وسوف يتعين تقليص الاعتماد على القطاع العام في استيعاب العمالة المحلية وتعزيز السياسات التي تشجع على إنشاء الفرص الوظيفية في القطاع الخاص. ولحفز النمو المنشئ لفرص العمل في القطاع الخاص، يتعين تركيز الجهود على زيادة فرص الحصول على التمويل، لا سيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعميق التكامل التجاري مع آسيا والشرق الأوسط ككل إلى جانب مجلس التعاون الخليجي. ومن شأن إطلاق سياسات نشطة في سوق العمل، مثل مبادرات توفير المهارات مع الاحتياجات، أن تساعد على خفض البطالة بين المواطنين لكن لا بد أن تكون مصممة على نحو متوافق مع السوق لتجنب المزيد من التشوّهات والحفاظ على القدرة التنافسية.

35- ويؤيد خبراء الصندوق نظام سعر الصرف الثابت الساري. فقد أدى ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي إلى تيسير التجارة والاستثمار الدوليين والتطور المالي. وتشير تقديرات الخبراء إلى أن سعر صرف الريال يتوافق بوجه عام مع أساسيات الاقتصاد رغم وجود بعض المؤشرات على تقييمه بأعلى قليلا من قيمته الحقيقية على المدى المتوسط.

36- وتبدو الرقابة والتنظيم في القطاع المصرفي فعالة وقد أبدى الجهاز المصرفي قدرته على الصمود أمام مجموعة كبيرة من الصدمات. فقد أمكن إجراء تحسينات كبيرة في الرقابة والتنظيم المصرفي خلال السنوات الأخيرة، لكن من الممكن تحديث الإطار القانوني لتحقيق اتساق أفضل مع الممارسات القائمة. ويوفر ارتفاع مستويات رأس المال والسيولة في الجهاز المصرفي هامشا وقائيا حيويا أتاح للبنوك الصمود أمام الصدمات الإقليمية والعالمية. وينبغي مواصلة جهود تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

37- ومن شأن تعميق الأسواق الرأسمالية عن طريق الحفاظ على مخزون ثابت من الأوراق المالية الحكومية - رغم انعدام الاحتياج للتمويل - أن يساهم في تحسين إدارة السيولة في القطاع المصرفي ومساعدة الشركات على تنويع مصادرها التمويلية. فقد أدى السداد المستمر للديون الحكومية إلى خفض حجم الأوراق المالية المتاحة للبنوك لإدارة السيولة وعرقلة إنشاء منحنى العائد المعياري. ومن شأن توسيع نطاق إصلاحات السوق الرأسمالية لدعم تطوير أسواق السندات المحلية أن يساهم أيضا في تعزيز أنشطة الوساطة المالية.

38- وينبغي دعم الجهود الرامية إلى تخفيض الضغوط على الموارد السكنية بإقرار نظام الرهن العقاري الجديد ووضع إطار احترازي قوي لضمان سلامة القروض. فقد أطلقت الحكومة عدة مبادرات للتعجيل بعرض مساكن ذات تكلفة ميسرة وزيادة فرص الحصول على التمويل العقاري. ومن شأن تمرير نظام الرهن العقاري الجديد أن يسهم في تحسين إطار التمويل الإسكاني على نحو ملحوظ، مع ضرورة اعتماد نسب القرض إلى القيمة ونسب خدمة الدين التي تتسم بالحذر لضمان سلامة القروض مع اتساع نطاق التمويل الإسكاني. وإضافة إلى ما تقدم، ونظرا للتوسع المزمع في أنشطة "صندوق التنمية العقاري"، من الضروري التأكد من خضوع هذه المؤسسة للإشراف بالقدر الكافي.

39- وينبغي مواصلة الجهود الجارية لتحسين جودة الإحصائية ونشرها. فسوف تتقلص الفجوات القائمة في البيانات مع استكمال التحول إلى تطبيق معايير "دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001" والانتهاء من إعداد ونشر بيانات "وضع الاستثمار الدولي" و"المسح المنسق لاستثمارات الحافظة".

40- ويوصى بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها 12 شهرا.

الجدول 1- المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2009-2016

التوقعات				التقديرات الأولية				
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
(التغيرات %؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)								
الدخل القومي والأسعار								
10,5	10,3	10,1	9,7	9,3	9,3	8,4	8,4	إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا) /1
94,4	94,6	95,4	97,5	100,9	101,9	75,8	59,2	متوسط أسعار صادرات النفط (دولار أمريكي/برميل) /2
2811	2650	2504	2363	2244	2138	167,9	1413	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)
751	708	669	631	599	571	448	377	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
24020	23094	22255	21445	20817	20266	16267	14148	إجمالي الناتج المحلي الاسمي للفرد (بالدولار الأمريكي)
4,2	4,2	4,6	4,4	3,6	6,5	4,1	0,1	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
1,7	2,0	3,6	3,5	صفر	9,4	2,2	7,8-	النفط
5,1	5,0	4,9	4,8	5,0	5,4	4,9	3,5	غير النفط
3,9	3,9	3,9	3,9	4,5	6,5	6,3	5,2	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع العام
5,7	5,6	5,5	5,5	5,2	4,8	4,2	2,7	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع الخاص
1,8	1,6	1,3	1,3	1,3	19,6	14,1	21,0-	إجمالي الدخل المحلي الحقيقي
0,4	صفر	1,2-	1,2-	0,1	30,2	24,5	33,6-	المخفض الضمني لإجمالي الناتج المحلي /3
4,6	4,7	4,8	4,8	6,5	5,4	5,0	3,3	النفط
4,0	4,0	4,1	4,1	5,6	6,0	5,4	5,1	غير النفط
مؤشر أسعار المستهلكين (مؤشر جميع المدن)								
القطاع الخارجي								
2,6	2,3	2,9	1,6	0,4-	34,9	30,6	38,7-	الصادرات (فوب)
1,1	1,0	1,7	0,4	1,7-	39,0	32,0	42,0-	النفطية
10,1	10,0	10,0	9,7	9,5	10,2	22,8	9,9-	غير النفطية
9,9	7,7	9,2	11,5	14,6	24,7	11,9	14,2-	الواردات (فوب)
7,6	9,5	10,8	11,9	14,7	20,1	14,9	5,6	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
5,0	5,0	5,6	5,2	3,1	18,5	12,1	13,7-	حجم الصادرات
9,1	7,5	9,6	11,9	14,2	13,7	4,4	6,0-	حجم الواردات
0,9-	0,8-	4,6-	0,6	1,1-	19,6	16,7	26,4-	معدلات التبادل التجاري
29,2	27,9	26,6	25,3	24,1	22,8	21,6	36,5	الاستثمار الأجنبي المباشر (بمليارات الدولارات الأمريكية)
النقود والائتمان								
...	13,5	20,8	7,3	3,1-	صافي الأصول الأجنبية
...	50,1	634,8	4,3	77,0-	الأصول المحلية (صاف)
...	20,8	26,8	6,0	7,4-	الائتمان للحكومة
...	16,8	12,7	5,7	صفر	الائتمان للقطاع الخاص
...	9,2	21,9	14,7	12,3-	الائتمان للمؤسسات العامة
...	11,8	11,6	5,0	10,7	النقود وشبه النقود (ن3)
...	1,0	0,9	0,7	0,9	سعر الفائدة على الودائع (%4)
...
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
مالية الحكومة المركزية								
38,5	40,2	41,9	43,2	44,7	47,3	44,2	36,1	الإيرادات
34,0	35,6	37,3	38,9	40,8	43,6	39,9	30,8	منها: النفطية
39,8	38,8	38,6	38,7	36,0	38,0	38,9	42,2	النفقات
24,5	23,7	23,7	24,8	23,6	27,3	27,1	29,5	النفقات الجارية

الجدول 1- المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2009-2016

التوقعات		التقديرات الأولية		التقديرات الأولية		التقديرات الأولية		
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
12,4	11,7	11,9	13,1	12,2	12,1	14,8	14,8	فاتورة الأجور /5
0,2	0,2	0,3	0,3	0,4	0,4	0,7	1,0	مدفوعات الفائدة
15,2	15,1	14,9	14,0	12,4	10,7	11,8	12,7	النفقات الرأسمالية
1,3-	1,4	3,3	4,4	8,7	9,3	5,2	6,1-	رصيد المالية العامة الكلي
35,2-	34,2-	34,0-	34,5-	32,1-	34,3-	34,7-	36,9-	باستثناء الإيرادات النفطية
67,1-	67,6-	69,7-	73,2-	71,1-	80,7-	80,7-	67,6-	العجز الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
3,0	3,6	4,2	5,0	5,9	7,0	7,0	15,9	إجمالي الدين المحلي على الحكومة المركزية
...	6,7	4,6-	رصيد المالية العامة على مستوى الحكومة العامة
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
23,6	23,5	23,1	22,2	21,2	20,0	22,9	25,2	رصيد الموارد
9,3	9,2	9,1	8,6	7,6	6,5	7,2	7,9	إجمالي الاستثمار /6
13,3	13,2	13,2	12,4	12,1	11,7	13,5	15,8	الحكومي
31,2	33,0	33,0	34,1	35,8	40,0	37,8	30,7	الخاص
14,0	16,5	16,5	18,4	21,1	20,0	17,1	6,6	الادخار القومي
17,2	16,5	16,5	15,7	14,7	20,1	20,7	24,1	الحكومي
								الخاص
(بمليارات الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)								
824,8	781,5	729,1	670,8	608,3	535,4	441,0	405,9	بنود للذاكرة:
29,2	28,7	29,4	29,0	28,3	27,3	25,1	27,5	صافي الأصول الأجنبية الكلية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
...	90,1	89,7	بشهور الواردات من السلع والخدمات /7
...	41,2	35,5	مجموع الدين الخارجي /8
43,5	42,1	41,5	40,9	39,3	36,9	38,9	42,6	منه: الدين القصير الأجل /8
48,1	48,2	48,8	49,4	49,7	50,1	49,7	48,7	واردات السلع والخدمات/إجمالي الناتج المحلي
...	104,9	103,5	واردات السلع والخدمات (الطاقة الاستيعابية المحلية الكلية)
...	3,75	3,75	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (100=2000) /3
31,3	30,6	30,0	29,4	28,8	28,2	27,6	26,7	متوسط سعر صرف الريال السعودي/الدولار الأمريكي
...	6621	6122	عدد السكان (بالملايين)
								مؤشر السوق المالية السعودية (TASI)/9

المصادر: الحكومة السعودية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

- 1/ يشمل الإنتاج من المنطقة المحايدة والمكتفات.
- 2/ يشمل المنتجات المكررة.
- 3/ يشمل جميع أنشطة التعدين والتصنيع والإنشاء والأنشطة الأخرى في قطاع النفط.
- 4/ الودائع بالريال السعودي لثلاثة أشهر.
- 5/ شاملة رواتب شهر إضافي في عامي 2010 و 2013 وفقا للتقويم الهجري.
- 6/ تشمل تغيرات المخزون.
- 7/ الاثنا عشر شهرا القادمة.
- 8/ قاعدة بيانات الدين الخارجي المشتركة بين بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، وأصبحت تغطية القروض الثنائية والائتمان التجاري أقل شمولاً بدءاً من عام 2004.

الجدول 2- المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، 2009-2016

التوقعات					الموازنة	التقديرات	الموازنة		
2014	2013	2012	2011	2011	2010	الأولية	2009	2009	
						2010			
1048,5	1019,7	1003,5	1011,6	540,0	741,6	470,0	509,8	410,0	الإيرادات
934,9	919,2	915,2	931,4	468,0	670,3	400,0	434,4	320,0	النفطية
113,6	100,5	88,4	80,2	71,9	71,4	70,0	75,4	90,0	غير النفطية
24,2	15,0	6,9	5,4	6,0	2,9	5,2	11,4	29,0	دخل الاستثمار
10,5	9,5	8,5	7,7	6,9	7,1	6,4	7,6	7,2	ضرائب الدخل/1
37,8	36,6	35,3	32,6	32,6	30,9	33,5	29,8	30,3	الرسوم والأتعاب/2
23,4	22,4	21,0	18,3	18,3	14,7	14,0	12,9	14,0	الجمارك
17,7	17,1	16,6	16,2	16,2	15,7	11,0	13,7	9,5	أخرى/3
965,9	915,7	808,9	812,9	580,0	653,8	540,0	596,4	475,0	النفقات
593,8	584,9	529,7	584,2	397,0	455,0	372,8	416,6	338,4	النفقات
297,6	309,7	274,9	258,9	236,9	248,4	223,9	209,6	203,1	فاتورة الأجور/4
139,4	134,0	128,5	121,7	68,2	114,8	60,8	116,7	56,5	التوريدات والخدمات
52,9	44,8	36,8	28,9	22,4	17,6	20,8	21,7	17,6	الدعم
13,3	12,0	10,9	104,8	صفر	8,8	صفر	6,3	صفر	التحويلات/5
0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,6	0,6	المعونات الخارجية
6,5	7,2	8,1	9,1	8,6	10,9	10,9	14,0	13,0	مدفوعات الفائدة
6,5	7,2	8,1	9,1	8,6	10,9	10,9	1,40	13,0	المحلية
83,5	76,5	69,8	60,1	60,1	53,8	53,8	47,7	47,6	العمليات والصيانة
372,1	330,7	279,2	228,7	183,0	198,8	167,2	179,8	136,6	صافي اقتناء الأصول غير المالية/6
454,7	434,8	473,8	427,4	143,0	286,6	97,2	93,2	71,6	إجمالي رصيد التشغيل
82,6	104,1	194,6	189,7	40,0-	87,8	70,0-	86,6-	65,5-	صافي الإقراض (+) الاقتراض (-)
(% من إجمالي الناتج المحلي)									
41,9	43,2	44,7	47,3	25,3	44,2	33,3	36,1	29,0	الإيرادات
37,3	38,9	40,8	43,6	21,9	39,9	28,3	30,8	22,7	النفطية
4,5	4,3	3,9	3,7	3,4	4,2	5,0	5,3	6,4	غير النفطية
38,6	38,7	36,0	38,0	27,1	38,9	38,2	42,2	33,6	النفقات
23,7	24,8	23,6	27,3	18,6	27,1	26,4	29,5	24,0	النفقات
11,9	13,1	12,2	12,1	11,1	14,8	15,9	14,8	14,4	فاتورة الأجور/4
5,6	5,7	5,7	5,7	3,2	6,8	4,3	8,3	4,0	التوريدات والخدمات
2,1	1,9	1,6	1,4	1,0	1,0	1,5	1,5	1,2	الدعم
0,5	0,5	0,5	4,9	صفر	0,5	صفر	0,4	صفر	التحويلات/5
0,3	0,3	0,4	0,4	0,4	0,7	0,9	1,0	0,9	مدفوعات الفائدة
3,3	3,2	3,1	3,1	2,8	3,2	3,8	3,4	3,4	العمليات والصيانة
14,9	14,0	12,4	10,7	8,6	11,8	11,8	12,7	9,7	صافي اقتناء الأصول غير المالية/6
18,2	18,4	21,1	20,2	6,7	17,1	6,9	6,6	5,1	إجمالي رصيد التشغيل
3,3	4,4	8,7	9,3	1,9-	5,2	5,0-	6,1-	4,6-	صافي الإقراض (+) الاقتراض (-)
34,0-	34,5-	32,1-	34,3-	23,8-	34,7-	33,3-	36,9-	27,3-	(ما عدا الإيرادات النفطية)

الجدول 2- المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، 2009-2016

التوقعات					الموازنة	التقديرات	الموازنة		
2014	2013	2012	2011	2011	2010	الأولية 2010	2009	2009	
بنود للتذكير:									
7,4	7,8	8,1	8,3	7,4	8,5	8,0	8,5	8,1	الإيرادات غير النفطية ما عدا دخل الاستثمار/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
12,7	12,2	11,5	11,0	11,0	12,4	12,4	13,0	11,5	الإفناق الاجتماعي/إجمالي الناتج المحلي /6
3,6	4,7	9,0	9,7	1,5-	5,9	4,1-	5,1-	2,9-	الرصيد الأولي (ما عدا مدفوعات الفائدة)/إجمالي الناتج المحلي
69,7-	73,2-	71,1-	71,1-	55,7-	70,8-	56,7-	67,6-	49,6-	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
4,2	5,0	5,9	5,9	...	9,9	...	15,9	...	إجمالي الدين المحلي/إجمالي الناتج المحلي)
2503,7	2363,0	2363,0	2244,4	1679,1	1679,1	1412,6	1412,6	1413	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمليارات الريالات السعودية)
1213,9	1103,5	1103,5	1001,8	807,5	807,5	807,5	750,6	750	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)

المصادر: وزارة المالية وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

- 1/ تشمل إيرادات الزكاة.
- 2/ تشمل الرسوم والأتعاب للاتصالات ومكاتب البريد والمياه وحقوق الطيران والهبوط وتراخيص الهاتف والإقامة وجوازات السفر.
- 3/ تشمل المبيعات الحكومية للممتلكات (غير المتضمنة في صافي اقتناء الأصول غير المالية) والغرامات وتأجير الممتلكات الحكومية وغيرها.
- 4/ تشمل راتب الشهر الإضافي وفقا للتقويم الهجري في عامي 2010 و 2013.
- 5/ تشمل تحويلات أموال الزكاة، وتشمل الأموال المجنبة لمؤسسات الإقراض المتخصصة.
- 6/ تشمل الإفناق على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والشؤون العمالية.

الجدول 3- المملكة العربية السعودية: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة العامة، 2006-2010
(% من إجمالي الناتج المحلي)

التقديرات الأولية	2010	2009	2008	2007	2006
أولا - موازنة الحكومة المركزية					
	44,2	36,1	61,6	44,6	50,8
الإيرادات	38,9	42,2	29,1	32,3	29,8
النفقات	5,2	6,1-	32,5	12,2	21,0
الرصيد الكلي	5,9	5,1-	33,5	13,7	23,1
الرصيد الأولي					
ثانيا - المؤسسات الحكومية المستقلة					
المؤسسة العامة للتقاعد					
	2,3	2,7	2,2	2,9	2,8
الإيرادات	0,9	1,0	0,7	0,9	0,8
منها: مساهمة الحكومة	2,3	2,2	1,6	1,8	1,6
النفقات	0,0	0,5	0,6	1,1	1,2
الرصيد الكلي					
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية					
	1,5	1,4	1,1	1,6	1,4
الإيرادات	0,5	0,5	0,4	0,4	0,4
النفقات	1,1	0,8	0,6	1,1	1,0
الرصيد الكلي					
ثالثا - صندوق الاستثمارات العامة					
	1,0	0,8	1,1	1,3	1,5
الإيرادات	0,5	0,6	0,5	صفر	0,1
النفقات	صفر	0,1	صفر	صفر	0,1
منها: تحويل إلى الموازنة	0,4	0,2	0,6	1,3	1,4
الرصيد الكلي					
رابعا - الحكومة العامة (= أولا + ثانيا + ثالثا)					
	6,7	4,6-	34,4	15,8	24,6
الرصيد الكلي	7,4	3,7-	35,4	17,2	26,7
الرصيد الأولي					
بنود للتذكير: صافي الأصول (+)/الديون (-)					
	40,9	40,2	13,7	5,7	14,6-
1 - الحكومة المركزية	43,7	48,8	35,5	50,7	45,2
2 - المؤسسات الحكومية المستقلة	23,0	27,3	19,8	28,8	27,8
منها: المؤسسة العامة للتقاعد	20,7	21,5	15,8	21,9	17,4
منها: الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية	9,7	12,8	10,1	11,6	9,6
3 - صندوق الاستثمارات العامة	94,4	101,8	59,2	68,0	40,2
4 - الحكومة العامة (= 1 + 2 + 3)	18,2	17,3	9,4	13,8	9,7
5 - مؤسسة النقد العربي السعودي	8,5	9,3	6,4	8,3	9,8
6 - مؤسسات الإقراض المتخصصة (ما عدا صندوق الاستثمارات العامة)					
7 - صافي الأصول الموحدة للحكومة العامة					
والقطاع العام المالي (= 4 + 5 + 6)	121,1	128,3	75,1	90,1	59,6

المصادر: وزارة المالية، والمؤسسة العامة للتقاعد، والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول 4- المملكة العربية السعودية: ملخص ميزان المدفوعات، 2008-2016

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

		التوقعات				التقديرات الأولية			
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
57,0	67,5	72,2	75,2	87,8	114,7	66,8	21,0	132,5	الحساب الجاري
7,6	9,5	10,8	11,9	14,7	20,1	14,9	5,6	27,8	(% من إجمالي الناتج المحلي)
169,9	178,7	183,5	187,9	198,4	217,6	153,9	105,4	212,3	الميزان التجاري
370,7	361,4	353,1	343,3	337,8	339,3	251,5	192,6	313,9	الصادرات
307,3	303,8	300,8	295,7	294,4	299,6	215,5	163,3	281,4	الصادرات النفطية/1
63,4	57,6	52,3	47,6	43,4	39,6	36,0	29,3	32,5	صادرات أخرى و سلع معاد تصديرها
9,4	8,5	7,8	7,1	6,4	5,9	5,3	5,3	5,3	سلع معاد تصديرها
54,0	49,1	44,6	40,5	36,9	33,7	30,6	24,0	27,2	صادرات أخرى
200,8-	182,7-	169,6-	155,4-	139,4-	121,7-	97,6-	87,2-	101,6-	الواردات (فوب)
112,9-	111,2-	111,3-	112,7-	110,5-	102,8-	87,1-	84,4-	78,9-	الخدمات والدخل والتحويلات
60,1	47,3	35,8	25,7	18,1	15,1	18,6	19,2	19,3	المتحصلات
42,1	31,0	21,0	12,0	5,0	3,2	7,7	9,2	9,7	عائد الاستثمار/2
18,0	16,3	14,9	13,7	13,1	11,9	10,9	10,1	9,6	أخرى/3
173,0-	158,5-	147,1-	138,4-	128,6-	117,9-	105,7-	103,6-	99,1-	المدفوعات
20,5-	18,9-	17,5-	16,6-	15,9-	15,2-	14,4-	12,9-	17,5-	الشحن والتأمين
60,7-	55,7-	52,1-	49,6-	46,2-	42,5-	37,5-	35,0-	32,9-	خدمات القطاع الخاص الأخرى/4
44,4-	40,7-	38,1-	36,3-	33,8-	31,1-	27,5-	29,9-	27,5-	خدمات حكومية أخرى
47,4-	43,2-	39,4-	35,9-	32,6-	29,2-	26,3-	25,8-	21,2-	التحويلات الخاصة (صافية)
15,0-	15,0-	17,3-	12,5-	14,7-	20,1-	7,2-	7,3	33,5	الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)
3,8-	3,8-	3,5-	3,2-	3,4-	2,9-	3,4	18,6-	0,2	البنوك التجارية
11,1-	11,1-	10,2-	9,3-	11,3-	17,2-	10,6-	25,9	33,3	حركات رأس مال أخرى
21,4	21,4	20,7	20,0	19,3	18,4	17,7	34,3	34,7	قطاع النفط وقطاعات أخرى
32,6-	32,6-	30,9-	29,3-	30,5-	35,7-	28,3-	8,5-	1,4-	رأس المال الخاص
...	24,5-	60,8-	28,8-	صافي السهو و الخطأ
52,5	52,5	58,5	62,7	73,2	94,6	35,1	32,6-	137,2	الرصيد الكلي
7,4	7,4	8,7	9,9	12,2	16,6	7,8	8,6-	137,0	(% من إجمالي الناتج المحلي)
43,4-	52,5-	58,5-	62,7-	73,2-	94,6-	35,1-	32,6	137,2-	التمويل
43,3-	52,4-	58,3-	62,5-	73,0-	94,4-	35,1-	32,6	137,0-	التغيرات في صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (الزيادة -)
بنود للتذكرة:									
827,5	784,3	731,9	673,6	611,1	535,1	443,7	408,6	441,9	إجمالي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
29,3	28,8	29,5	29,1	28,4	27,4	25,3	27,7	32,1	(محموبا بتغطيته لشهور الواردات)/5
824,8	781,5	729,1	670,8	608,3	535,4	441,0	405,9	438,5	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
29,2	28,7	29,4	29,0	28,3	27,3	25,1	27,5	31,9	(محموبا بتغطيته لشهور الواردات)/5
102,4	101,3	100,5	101,8	99,3	99,3	82,5	68,8	65,6	صافي الأصول الأجنبية للمؤسسات الحكومية المستقلة
98,5	98,8	99,5	97,5	105,3	106,3	79,0	61,8	91,0	سعر النفط حسب تصورات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (دولار أمريكي/برميل)
94,4	94,6	95,4	97,5	100,9	101,9	75,8	58,2	93,0	متوسط سعر النفط السعودي (دولار أمريكي/برميل)/6

الجدول 4- المملكة العربية السعودية: ملخص ميزان المدفوعات، 2008-2016

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

		التقديرات					التقديرات		
		الأولية					الأولية		
		التوقعات					التوقعات		
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
10,5	10,3	10,1	9,7	9,3	9,3	8,4	8,4	9,2	إنتاج النفط (مليون برميل/يوم)
8,9	8,8	8,6	8,3	8,0	8,1	7,2	7,3	8,4	صادرات النفط (مليون برميل/يوم)
82,9	84,1	85,2	86,1	87,2	88,3	85,7	84,8	89,6	صادرات النفط/إجمالي الصادرات
26,8	25,8	25,4	24,6	23,2	21,3	21,8	23,1	21,3	الواردات/إجمالي الناتج المحلي
150,7	707,6	668,6	631,0	599,3	570,9	448,4	377,2	476,9	إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
									التغير السنوي (%)
10,1	10,0	10,1	9,7	9,5	10,2	22,8	9,9-	16,5	الصادرات غير النفطية
9,9	7,7	9,2	11,5	14,6	24,7	11,9	14,2-	22,9	واردات السلع
8,9	7,0	5,1	6,8	8,1	11,7	2,1	0,1-	21,0	واردات الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج/7
9,6	7,4	7,5	9,6	11,8	18,9	7,3	8,1-	21,1	واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج

المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ باستثناء صادرات وقود السفن.

2/ تمثل العائد على صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والمؤسسات الحكومية المستقلة وأصول القطاع الخاص.

3/ تشمل صادرات وقود السفن.

4/ مدفوعات قطاع النفط والمدفوعات نظير خدمات القطاع الخاص الأخرى.

5/ واردات السلع والخدمات على مدى الاثني عشر شهرا القادمة ما عدا واردات تجارة العبور.

6/ متوسط سعر كل صادرات النفط، بما في ذلك المنتجات المكررة.

7/ باستثناء الشحن والتأمين، والتي يُتوقع أن تنمو اتساقا مع واردات السلع.

الجدول 5- المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، 2008-2012

التوقعات	التوقعات	التقديرات الأولية	2009	2008	
2012	2011	2010			
(بمليارات الريالات السعودية)					
2400,3	2114,3	1749,9	1631,3	1683,8	الأصول الأجنبية (صافية)
2278,2	2005,0	1651,5	1520,0	1642,3	مؤسسة النقد العربي السعودي
122,1	109,3	98,4	111,2	41,5	البنوك التجارية
200,3-	133,5-	18,2-	17,4-	75,8-	الائتمان المحلي (صاف)
1265,0-	1047,3-	826,2-	779,8-	842,4-	صافي المطالبات على الحكومة
147,5	163,8	182,0	154,1	202,9	مطالبات على الحكومة
1412,5-	1211,2-	1008,3-	933,9-	1052,3-	ودائع حكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي 1/
43,0	39,3	32,3	28,1	32,1	المطالبات على المؤسسات المملوكة للدولة
1021,8	874,5	775,8	734,1	734,6	المطالبات على القطاع الخاص
1347,4	1205,7	1080,4	1028,9	929,1	النقود وشبه النقود (ن 3)
755,9	654,6	626,6	521,6	425,5	النقود (ن 1)
128,1	111,0	95,5	88,4	83,0	النقد المتداول خارج البنوك
627,8	543,7	530,1	433,2	342,5	الودائع تحت الطلب
591,5	551,0	454,8	507,4	503,6	شبه النقود
388,0	361,4	298,3	323,4	367,6	الودائع لأجل والودائع الادخارية
203,5	189,6	156,5	184,0	136,0	الودائع شبه النقدية الأخرى
852,7	775,2	651,4	584,9	678,9	بنود أخرى (صافي الخصوم)
بنود للتكررة:					
371,7	371,8	309,0	257,5	245,8	صافي الأصول الأجنبية لدى المؤسسات الحكومية المستقلة
(التغيرات %، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
13,5	20,8	7,3	3,1-	43,8	الأصول الأجنبية (صافية)
50,1	634,8	4,3	77,0-	130,9-	الائتمان المحلي (صاف)
20,8	26,8	6,0	7,4-	127,7	صافي المطالبات على الحكومة
16,6-	20,1-	8,0-	11,3	104,7-	ودائع حكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (الزيادة -) 1/
9,2	21,9	14,7	12,3-	14,3-	المطالبات على المؤسسات المملوكة للدولة
16,8	12,7	5,7	صفر	27,1	المطالبات على القطاع الخاص
11,8	11,6	5,0	10,7	17,6	النقود وشبه النقود
10,1	19,0	11,4	13,8-	8,4	بنود أخرى (صافي الخصوم)
بنود للتكررة					
...	...	197,7	178,0	155,2	ائتمان مؤسسات الإقراض المتخصصة (بمليارات الريالات السعودية)
60,0	56,4	64,3	72,8	52,0	نسبة ن 3 إلى إجمالي الناتج المحلي
137,0	137,0	136,3	139,5	134,7	نسبة ن 3 إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
103,9	103,9	97,9	99,6	106,5	نسبة المطالبات على القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي

المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تشمل الودائع بخلاف ودائع الحكومة المركزية.

الجدول 6- المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، 2006-2010
(%)، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2010	2009	2008	2007	2006	
					القطاع المصرفي
23	23	22	22	16	هيكل القطاع المصرفي عدد البنوك المرخصة
2	2	2	2	2	عدد البنوك التي تمثل:
6	6	6	6	6	25% من إجمالي الأصول 75% من إجمالي الأصول
87,6	99,0	73,5	75,1	65,0	إجمالي الأصول (% من إجمالي الناتج المحلي)
13,6	15,4	11,8	13,7	15,1	منها: أصول مقومة بالعملة الأجنبية (% من إجمالي الأصول)
48,0	53,2	42,1	41,6	37,5	إجمالي القروض (% من إجمالي الناتج المحلي)
46,0	51,2	40,2	39,0	34,9	الائتمان إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)
60,9	67,9	47,8	50,2	44,6	إجمالي الودائع، باستثناء الودائع بين البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)
...	0,4	الائتمان من البنك المركزي إلى البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)
17,1	16,5	16,0	20,6	21,9	كفاية رأس المال نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
55,2	57,4	57,9	52,0	54,2	جودة الأصول
3,0	3,3	1,4	2,1	2,0	صافي القروض إلى إجمالي الأصول
115,7	89,8	153,3	142,9	182,3	إجمالي القروض المتعثرة إلى صافي القروض
2,7-	1,4	3,8-	3,5-	6,2-	مجموع المخصصات إلى إجمالي القروض المتعثرة
3,5	3,0	2,1	3,0	3,6	صافي القروض المتعثرة إلى مجموع رأس المال/1
7,2	6,1	7,3	7,3	7,6	مجموع مخصصات خسائر القروض (% من مجموع القروض)
11,6	10,2	10,7	9,1	7,6	قروض قطاع العقار والتشييد إلى مجموع القروض
91,4	81,0	96,0	96,6	91,5	حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية إلى مجموع الأصول
3,9	1,1-	11,9-	14,4-	31,0	الربحية
1,9	1,9	2,7	2,8	4,3	الأرباح (التغير %)
13,6	13,7	20,4	22,2	30,4	متوسط العائد على الأصول قبل خصم الضرائب
52,7	55,4	51,1	38,7	31,0	العائد على أسهم رأس المال
4,2	4,4	4,0	3,2	4,1	المصرفيات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل/2 متوسط هامش الإقراض
24,7	25,3	22,8	22,2	25,4	السيولة
39,7	40,6	39,7	38,3	40,0	الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
136,0	128,6	123,9	136,4	137,4	الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل/3
49,7	43,6	36,6	42,8		ودائع العملاء إلى صافي القروض
					الودائع تحت الطلب إلى مجموع ودائع العملاء
13,0	16,1	15,5	15,4	19,3	الحساسية لمخاطر السوق
13,3	13,9	13,4	11,4	8,7	الودائع المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الودائع
43,0	49,6	54,5	52,8	50,2	القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض
10,2	8,6	4,5	3,1	3,0	حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية
					المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الأصول
					صافي المركز المفتوح بالعملات الأجنبية إلى رأس المال
82,0	86,4	52,2	136,0	92,6	سوق الأسهم
					رأس مال سوق الأسهم (% من إجمالي الناتج المحلي)
8,2	27,5	57,0-	40,9	52,5-	المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير %)
6,6	15,3	55,6-	31,0	42,7-	مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير %)

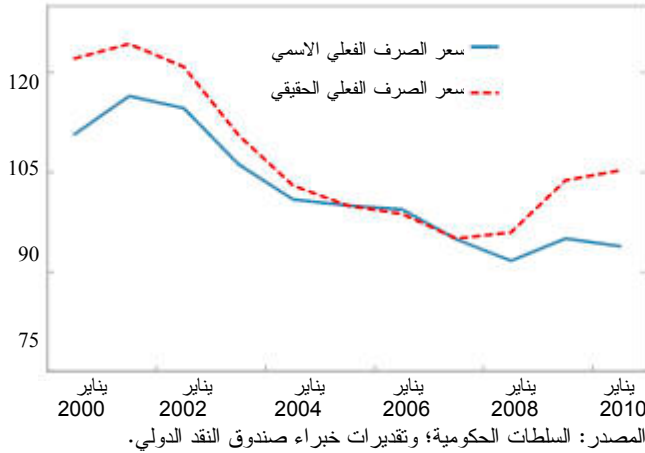
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

- 1/ الإشارة السالبة تعبر عن تجاوز المخصصات لإجمالي القروض المتعثرة.
2/ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من مصادر غير الفائدة.
3/ الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون 90 يوماً أو أقل، أما الأصول السائلة فتشمل النقد والذهب والسندات وأدوات الخزنة الحكومية السعودية، والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في غضون 30 يوماً.

الملحق 1 – المملكة العربية السعودية: تقييم سعر الصرف

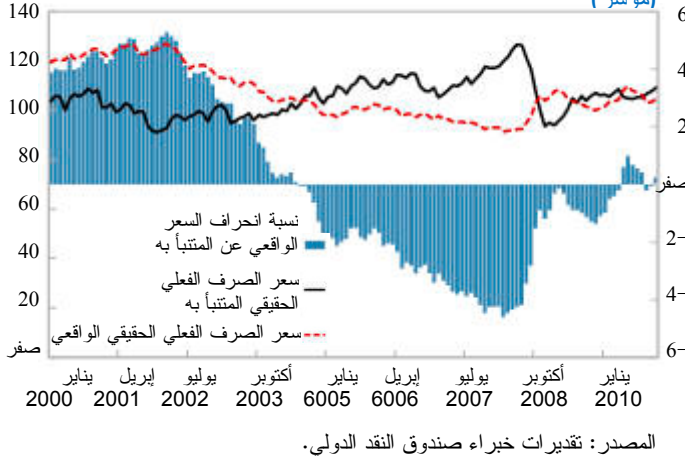
تشير التقديرات الأولية لتقييم سعر الصرف باستخدام منهجيات على غرار منهجيات المجموعة الاستشارية المعنية بأسعار الصرف (CGER) إلى أن سعر صرف الريال السعودي يتسق بوجه عام مع أساسيات الاقتصاد الكلي، مع وجود بعض الشواهد على حدوث مبالغة في التقييم على المدى المتوسط.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي والاسمي، يناير 2000 – ديسمبر 2010 (المؤشر، 2005 = 100؛ الزيادة تمثل ارتفاع السعر)



1- على الرغم من مكاسب معدلات التبادل التجاري، فإن سعر الصرف الفعلي الحقيقي لم يرتفع منذ نهاية 2009 إلا بنسبة 1% فقط. فبعد فترة من الانخفاض المعتدل بين عامي 2002 و2007، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي المرجح بالتجارة بنسبة 1% خلال عام 2010 وبنسبة 11% تراكمياً بين نهاية 2007 وعام 2010. وتبع سعر الصرف الفعلي الاسمي نفس الاتجاه العام لسعر الصرف الفعلي الحقيقي على نحو وثيق حتى عام 2008، عندما بدأ يتبع مساراً مختلفاً نتيجة ارتفاع التضخم مقارنة بالشركاء التجاريين مما يرجع جزئياً لارتفاع الوزن الترجيحي للغذاء في سلة مؤشر أسعار المستهلكين في المملكة.

التقديرات عالية التواتر لسعر الصرف الحقيقي التوازني، يناير 2000 – ديسمبر 2010 (مؤشر)

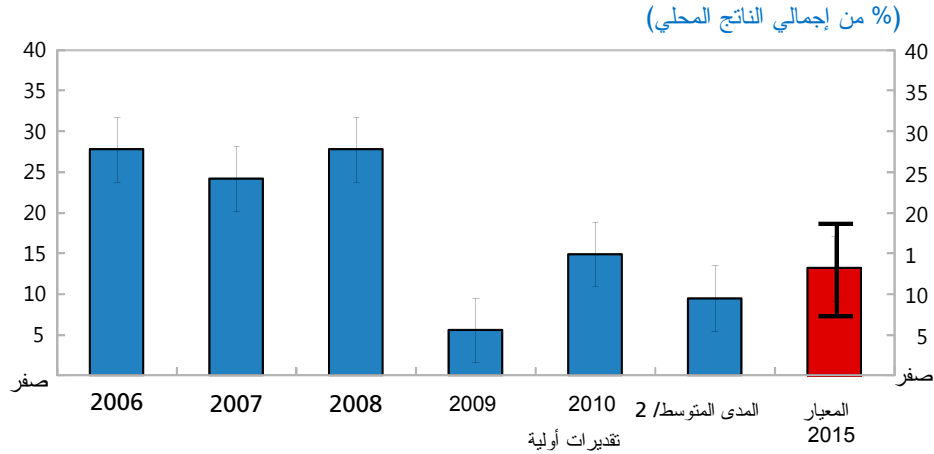


ويشير منهج سعر الصرف الحقيقي التوازني إلى أن سعر الريال السعودي في حالة توازن. وتبين التقديرات عالية التواتر لطبيعة العلاقة التساوقية بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط الحقيقية (باعتبارها المتغير التفسيري الوحيد) أنها متساوقة (بمعامل مرونة ذي دلالة إحصائية يبلغ 26,5%).¹ وتشير التقديرات إلى عدم وجود اختلال في سعر صرف الريال رغم تقييمه أعلى قليلاً من قيمته الحقيقية في أوائل العقد الحالي، وبأقل قليلاً من قيمته الحقيقية في منتصف عام 2004.

¹ راجع دراسة Cashin, Ouliaris and Poghosyan (تصدر قريباً).

2- ويشير منهج التوازن الاقتصادي الكلي إلى أن سعر صرف الريال كان قريباً جداً من معياره التقديري خلال 2010 وعلى المدى المتوسط، مع ظهور بعض الشواهد على تقييمه بأكثر من قيمته الحقيقية. ويضع منهج التوازن الاقتصادي الكلي تقديرات لثلاثة توصيفات للحساب الجاري التوازني (المعيار) مستمدة من مجموعة من الأساسيات (رصيد المالية العامة عدا النفط والغاز، واحتياطيات النفط والغاز، ومعدل إعالة المسنين، ومعدل النمو السكاني، والصافي المبدئي للأصول الأجنبية مع استبعاد الدين الخارجي، والميزان التجاري النفطي، ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد، والدخل النسبي، والحساب الجاري التابع المتأخر) وباستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM).² وكما يتضح (من الجدول أدناه)، فإن التقديرات تضع معياراً متوسطاً للحساب الجاري في المملكة العربية السعودية بفائض قرابة 13,2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015. كذلك نجد أن مركز الحساب الجاري المتوقع في عام 2015 يسجل فائضاً قدره 9,5% من إجمالي الناتج المحلي، في حدود خطأين معياريين من التنبؤات، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود أدلة ذات دلالة إحصائية على اختلال سعر الصرف.

رصيد الحساب الجاري، المعايير الفعلية والتقديرية، 2006-2015 / 1



المصادر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
1/ عند حساب المعايير، تستمد القيم متوسطة المدى للأساسيات (بما في ذلك رصيد المالية العامة غير النفطي، والميزان التجاري النفطي، واحتياطيات النفط والغاز) من توقعات الخبراء. ويتراوح النطاق بين ± 2 خطأ معياري عن التنبؤات.
2/ بالنسبة لتقييم عام 2010، فإن المدى المتوسط هو عام 2015.

الحساب الجاري - التقدير بطريقة العزوم المعممة (GMM) والمعيار الضمني للبلدان المصدرة الصافية للنفط: المملكة العربية السعودية / 1

² راجع دراسة "Beidas-Strom and Cashin" (ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي رقم 11/195)، بعنوان: "Are Middle Eastern Current Account Imbalances Excessive?"

(المتغير التابع: رصيد الحساب الجاري، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)

التوصيف 2		التوصيف 1		
المساهمة في معيار الحساب الجاري /2	المعاملات بطريقة العزوم المعممة (GMM)	المساهمة في معيار الحساب الجاري /2	المعاملات بطريقة العزوم المعممة (GMM)	
				المتغيرات المستقلة الأساسية المعتمدة لدى المجموعة الاستثنائية المعنية بأسعار الصرف
3,50%	0,035	3,92%	0,039	ثابتة
		7,04%	0,330	تابعة متأخرة
13,18%	0,385	1,19%	0,851	رصيد المالية العامة/رصيد المالية العامة غير النفطي / إجمالي الناتج المحلي
21,22%	0,454			الميزان التجاري النفطي/إجمالي الناتج المحلي
0,26%	0,059-	0,24%	0,053-	نسبة إعالة المسنين
1,86%	0,930-	1,39%	0,693-	النمو السكاني
1,93%	0,022	2,02%	0,023	صافي الأصول الأجنبية/إجمالي الناتج المحلي
2,27%	0,044	0,89%	0,017-	الدخل النسبي
0,29%	0,069-	0,22%	0,053-	النمو الاقتصادي
				متغيرات مستقلة محددة للبلدان المصدرة الصافية للنفط
0,77%	0,0002			الثروة النفطية
				متغيرات مستقلة إضافية
		0,74%	0,073	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
		0,06%	4,269	معدلات التبادل التجاري
14,10%		12,24%		معيار الحساب الجاري التقديري (2015)

9,54%

الحساب الجاري الأساسي (2015)

0,61	0,46	اختبار هانسن (J test) لضوابط المبالغة في التحديد
0,09	0,07	اختبار أرلانو-بونو لنموذج الانحدار الذاتي (1)
0,71	0,67	اختبار أرلانو-بونو لنموذج الانحدار الذاتي (2)
5	6	عدد الأدوات
24	24	عدد البلدان
82	82	المشاهدات

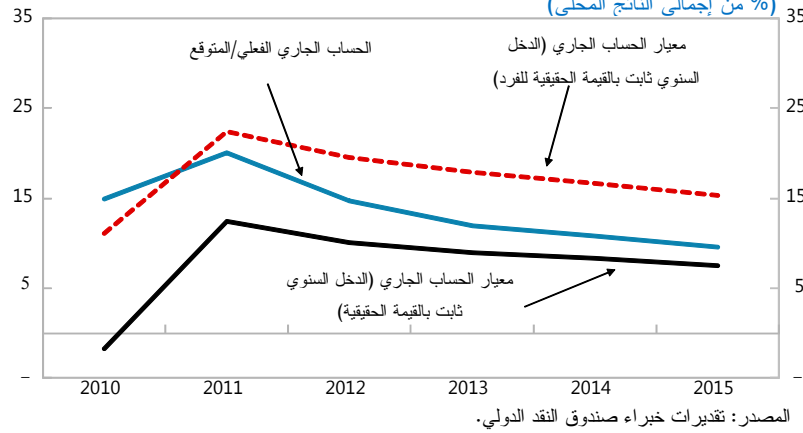
1/ راجع دراسة "Beidas-Strom and Cashin" (تصدر قريباً)، المتغيرات المستقلة القائمة على أساس البيانات السنوية لعدد 34 بلداً مصدراً صافياً للنفط في الفترة من عام 1989 إلى 2009، من نسخة عدد خريف 2010 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، متوسطات غير متداخلة لأربع سنوات.

2/ المساهمة في معيار الحساب الجاري = معامل * القيمة المتوقعة/الحالية في المدى المتوسط (%).

3- ويشير منهج استمرارية المركز الخارجي إلى تحقيق نتائج متباينة على المدى المتوسط. ويقوم هذا المنهج على أساس أن استمرارية مسار الحساب الجاري تقتضي أن تكون القيمة الحالية الصافية لكافة أشكال الدخل (الثروة) من

مبيعات النفط المستقبلية والدخل المالي/الاستثماري مساوية للقيمة الحالية الصافية لواردات السلع والخدمات مع استبعاد الصادرات غير النفطية. ودون الإخلال بهذا القيد، سوف تختار الحكومة مسارا للواردات، ومن ثم معيارا للحساب الجاري، يدعم تحقيق المساواة بين الأجيال - مع إتاحة قدر من المدخرات الوقائية في ظل تقلبات أسعار النفط - من خلال اتباع وتيرة ملائمة لمراعاة الأصول الأجنبية الصافية. وبتقدير الثروة النفطية في المملكة العربية السعودية عند 6,4 تريليون دولار،³ تُحسب مسارات الواردات (الدخل السنوية أو قواعد التخصيص) وفق سيناريوهين مختلفين، هما (أ) الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد؛ و(ب) الدخل السنوي الحقيقي الثابت. ويُستخدم كلا نوعي الدخل السنوي في الدراسات المتخصصة،⁴ ويمكن اشتقاقهما من تعظيم وظائف مرافق الخدمات الحكومية المعقولة. ويشير استخدام إحدى القواعد إلى تقييم العملة بأعلى قليلا من قيمتها الحقيقية على المدى المتوسط (2015)، بينما يشير استخدام قاعدة أخرى إلى تقييم العملة بأقل قليلا من قيمتها الحقيقية: القاعدة (أ) تشير إلى تحقيق فائض الحساب الجاري الضمني بنسبة 15% من إجمالي الناتج المحلي، بينما تشير القاعدة (ب) الأقل سخاء إلى تحقيق معيار الحساب الجاري الضمني بنسبة 8% من إجمالي الناتج المحلي. وتتسم هذه النتائج بالحساسية البالغة بالنسبة للمعاملات المفترضة.

منهج استثمارية المركز الخارجي: معايير الحساب الجاري مقابل الحساب الجاري الفعلي/المتوقع، 2010-2015 (% من إجمالي الناتج المحلي)



³ إذا ما افترضنا، للأغراض التوضيحية، وجود 267 مليار برميل من الاحتياطيات، وبنسبة استخراج 77%، فإن إنتاج النفط سيصل إلى ذروة 11,8 مليون برميل في عام 2029 قبل أن يتراجع تدريجياً (2,0%). وتتضمن تكاليف الاستهلاك المحلي والإنتاج الواردات اللازمة لتطوير الإنتاج واستمراره والمقومة بنسبة 8% من قيمة الإنتاج النفط (أسعار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وستزداد أسعار النفط ومخفض إجمالي الناتج المحلي بمقدار 2% بعد عام 2015، وينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بمقدار 5% بينما يفترض أن يكون مجموع النمو الحقيقي 3%. وتخفض إيرادات النفط المستقبلية اسمياً عند نسبة 6%، وهي معدل العائد المفترض على الثروة المالية المحتفظ بها في الخارج/الأصول الأجنبية، بينما يبلغ معدل النمو السكاني 1%.

⁴ راجع ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي: "Exchange Rate Assessments: Methodologies for Oil Exporting Countries" Bems, R., and I. de Carvalho Filho, 2009,

المرفق 1 - المملكة العربية السعودية - العلاقات مع الصندوق (حسب الوضع في 31 مايو 2011)

أولاً - حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في 26 أغسطس 1957؛ وقبلت التزامات المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

بملايين حقوق السحب الخاصة	% من الحصة	ثانياً - حساب الموارد العامة:
6985,50	100,00	الحصة
4967,10	71,11	حيازات الصندوق من العملة
2018,41	28,89	وضع الاحتياطي في الصندوق

بملايين حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات	ثالثاً - إدارة حقوق السحب الخاصة:
6682,50	100,00	صافي المخصصات التراكمية
6834,25	102,27	الحيازات

رابعاً - عمليات الشراء والقروض المستحقة: لا يوجد

خامساً - آخر الترتيبات المالية: لا يوجد

سادساً - إقراض الصندوق والمنح:

- عقد صندوق النقد الدولي بصفته أميناً للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر (PRGT) اتفاق اقتراض مع المملكة العربية السعودية في 13 مايو 2011 تقوم المملكة بموجبه بتوفير موارد جديدة للإقراض بمبلغ يصل إلى 500 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وقد وافقت المملكة العربية السعودية كذلك على التعديلات التي أدخلت على قرار الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) وزيادات الترتيبات الائتمانية للمشاركين كما وافق عليها المجلس التنفيذي في 12 إبريل 2010 (قرار المجلس التنفيذي رقم 14577-((35/10))، والتي يزيد بموجبها ترتيبها الائتماني في الاتفاقات الجديدة للاقتراض بصيغتها الموسعة ليصل إلى 11,13 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مقابل الترتيب الحالي وقيمه 1,76 مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي 31 مايو 2011 وصل مقدار المبلغ القائم الحالي 384,10 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ويرتبط الصندوق أيضاً مع المملكة في اتفاق إقراض مصاحب للاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) بما يعادل 1,5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، والذي تم تجديده لمدة خمس سنوات أخرى اعتباراً من 26 ديسمبر 2008. وفي مارس 2001، وافقت المملكة على دعم الصندوق الاستثماري لتسهيل النمو والحد من الفقر ومبادرة "هيببيك" باستثمارات يبلغ مجموعها 94,4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تسلمها الصندوق في نهاية مايو 2006، حسب الجدول الزمني المقرر. ومنذ عام 1989، صرفت المملكة العربية السعودية 49,5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

في شكل قروض لصالح "تسهيل النمو والحد من الفقر" (PRGF) بموجب الاتفاق المصاحب للصندوق الاستثماري لتسهيل النمو والحد من الفقر. وقد سُحِبَ هذا القرض بالكامل وتم سداؤه في نهاية مايو 2006. وتعهدت المملكة بتقديم نحو 2,6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في شكل منحة مصاحبة لدعم تسهيل المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية. وفي إبريل 2006، وافقت المملكة العربية السعودية على المساهمة بمقدار 40 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحاضرة في نهاية 2005 في شكل موارد إعانة لدعم تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية.

سابعا - ترتيب سعر الصرف

تطبق المملكة العربية السعودية نظام صرف لا يفرض قيودا على أداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية. وقد تم ربط الريال السعودي رسميا بالدولار الأمريكي اعتبارا من يناير 2003. وكان الريال السعودي قبل ذلك مربوطا رسميا بحقوق السحب الخاصة بسعر 4,28255 ريال سعودي لكل وحدة حقوق سحب خاصة، مع هامش تقلب بنسبة 7,25% بالرغم من ربطه واقعيا بالدولار الأمريكي منذ عام 1986 بسعر وسيط قدره 3,7450 ريال سعودي لكل دولار. وتطبق المملكة قيود صرف مرتبطة بالنواحي الأمنية إعمالا لقراري مجلس الأمن رقم 1267 و 1373. وينبغي إبلاغ الصندوق بهذه القيود المرتبطة بالنواحي الأمنية إعمالا لقرار الصندوق رقم 144-(51/52).

ثامنا - مشاورات المادة الرابعة:

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية البالغة مدتها 12 شهرا. وقد عقدت المشاورات الأخيرة خلال الفترة 2-19 مايو 2010 في الرياض. وقد نظر المجلس التنفيذي في تقرير الخبراء في 12 يوليو 2010.

تاسعا - المساعدة الفنية:

إدارة الإحصاءات: تطوير البيانات الوصفية في النظام العام لنشر البيانات، 26 يناير-6 فبراير 2008.

مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات، 22-23 يناير 2011.
إحصاءات ميزان المدفوعات، 12-23 مارس 2011.

إدارة الأسواق النقدية اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، 9-21 يناير 2010.
والرأسمالية:

إدارة شؤون المالية خيارات فرض الضريبة غير المباشرة، 25 فبراير-11 مارس 2006. الإدارة

العامة: المالية العامة والإحصاءات، بالتعاون مع إدارة الإحصاءات، 16-30 سبتمبر 2006.

الإدارة الضريبية، 6-19 نوفمبر 2006.

تعزيز إصلاحات عملية الميزانية، 22 يناير-2 فبراير 2008.

عاشرا - برنامج تقييم القطاع المالي:

تم إيفاد البعثة الرئيسية لبرنامج تقييم القطاع المالي في يناير 2004.

تم نشر تقييم استقرار القطاع المالي في 5 يونيو 2006.

(<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2006/cr06199.pdf>)

تحديث بيانات "برنامج تقييم القطاع المالي"، 16-30 إبريل 2011.

حادي عشر - ممثل مقيم:

لا يوجد ممثل مقيم في المملكة العربية السعودية.

المرفق 2 - المملكة العربية السعودية - العلاقات مع البنك الدولي

لا يزال برنامج التعاون الفني (TCP) التابع للبنك الدولي مستمرا منذ عام 1975 في إسداء المشورة على مستوى السياسات إلى الملكة العربية السعودية والمساهمة في بناء قدراتها وتوفير الدعم لتنفيذ جهود التنمية على أساس التعويض عن المصروفات. وفي عام 2006، وافقت حكومة المملكة على التوسع في أفق تخطيط البرنامج من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات من أجل تشجيع المشاركة البرمجية في مجالات معينة.

- ويهدف برنامج التعاون الفني إلى مساعدة المملكة على معالجة التحديات الإنمائية التي تواجهها والتمثلة في توفير فرص عمل إنتاجية لمواكبة النمو السكاني السريع؛ وتحسين أداء النظام الصحي لتلبية الاحتياجات المتغيرة؛ وتقوية آليات شبكة الأمان الاجتماعي؛ وتعزيز عملية تقديم الخدمات العامة بما في ذلك المياه والكهرباء والمواصلات والرعاية الصحية والتعليم؛ وتعزيز القدرات في المؤسسات الوطنية والبلدية.
- ومن الأنشطة ذات الأولوية في برنامج السنة المالية 2012-2014 ما يلي: العمل المتعلق بإعانات البطالة وتأمينات البطالة؛ ومواصلة توفير التدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات وضع خطط العمل والمحاسبة والتسويق؛ والقيام بالعمل التحليلي حول التكاليف والمزايا المرتبطة بتطوير الطاقة المتجددة؛ واستخدام تكنولوجيا المعلومات لتحسين إدارة التأمين الصحي؛ وتحديث استراتيجية قطاع المياه وبناء توافق في الآراء حولها؛ وإنشاء روابط مع المجتمع المدني لتكون مكملة لجهود شبكة الأمان الاجتماعي للقطاع العام؛ وتحديث استراتيجية للموانئ الوطنية.
- ويشترك مكتب "مؤسسة التمويل الدولية" (IFC) مع مكتب البنك الدولي، منذ عام 2007، في مقر واحد كائن في مدينة الرياض. وقد شهدت أنشطة "مؤسسة التمويل الدولية" زيادة كبيرة داخل المملكة، وكذلك مع المستثمرين السعوديين في الخارج. وتتماشى هذه الأنشطة مع الأهداف الثلاثة التالية:

تشجيع مزاولة أعمال مختارة في المملكة العربية السعودية:

تتمثل استراتيجية الاستثمار التي تتبعها مؤسسة التمويل الدولية في المملكة العربية السعودية في الاستثمار في معاملات مختارة من شأنها أن تعود بقيمة إضافية من حيث بناء المؤسسات وإنشاء أدوات مالية جديدة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتضمن الاستثمارات المعنية في القطاع المالي، التمويل الإسكاني والتأمين والتأجير والتمويل الأصغر وبرنامج القروض الطلابية (وتبلغ قيمة الحافظة الحالية حوالي 140 مليون دولار).

وتقدم مؤسسة التمويل الدولية كذلك "خدمات استشارية" في مجالات التمويل العقاري، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، ومعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تشجيع الاستثمارات بين بلدان الجنوب من المملكة العربية السعودية:

يتطلع العديد من المستثمرين السعوديين إلى التوسع خارج حدود الوطن، الأمر الذي يفسح المجال أمام مؤسسة التمويل الدولية للعمل مع هذه الشركات والاستثمار معها داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها. وقد زاد مكتب المؤسسة في الرياض من نشاطه، لا سيما في تيسير الاستثمارات بين بلدان الجنوب التي بلغت حوالي 900 مليون دولار في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية (أيضا) والبلدان متوسطة الدخل (باكستان ومصر واليمن وإثيوبيا وغانا، إلخ). وتواصل مؤسسة التمويل الدولية العمل الوثيق مع الجهات الراعية السعودية لتيسير الاستثمار عبر الحدود في المنطقة.

تعبئة الأموال من القطاع العام السعودي:

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على نحو وثيق مع المؤسسات العامة السعودية لاتخاذ مبادرات عالمية تفيد منها أنشطة القطاع الخاص في البلدان النامية. وقد أثمرت هذه الجهود حتى الآن توفير التزامات بأكثر من 500 مليون دولار أمريكي. وتتضمن الالتزامات الحالية 300 مليون دولار أمريكي من "الصندوق السعودي للتنمية" لصالح "برنامج تسهيلات السيولة من أجل التجارة العالمية" (GTLP)، و100 مليون دولار أمريكي من "صندوق الاستثمارات العامة" لصالح صندوق مؤسسة التمويل الدولية للاستثمار في بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و100 مليون دولار أمريكي من "صندوق أوبك للتنمية الدولية" لصالح "برنامج تسهيلات السيولة من أجل التجارة العالمية"، وصندوق التمويل الأصغر، وصندوق رسملة إفريقيا. وإضافة إلى ذلك، ساهم البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي لصالح برنامج "الخدمات الاستشارية" التابع لمؤسسة التمويل الدولية، ووافق مؤخرا على تقديم مساهمة جديدة بمبلغ 2 مليون دولار. وكان بنك الإسلامي للتنمية قد ساهم كذلك بمبلغ مليون دولار لصالح مبادرة "التعليم من أجل التوظيف" (E4E) التي أطلقتها مؤسسة التمويل الدولية.

المرفق 3- المملكة العربية السعودية - قضايا إحصائية
(حسب الوضع في 31 مايو 2011)

أولاً- تقدير كفاية البيانات لأغراض الرقابة	
<p>عام: توجد بعض أوجه الضعف في تقديم البيانات، غير أنها كافية بشكل عام لأغراض الرقابة. والمجالات الأكثر تأثراً هي: الحسابات القومية، وإحصاءات مالية الحكومة، وميزان المدفوعات.</p>	
<p>الحسابات القومية: تُحسب التقديرات السنوية لإجمالي الناتج المحلي من جانب الإنتاج بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة (مع اعتبار عام 1999 سنة أساس). إلا أن إجمالي الناتج المحلي باستخدام منهج الإنفاق يُعدّ بالأسعار الجارية فقط.</p>	
<p>إحصاءات مالية الحكومة: تقوم الحكومة الآن بإعادة تويب الميزانية بما يتوافق مع المبادئ الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001. وقد تم استكمال معظم أبواب الميزانية وتخطط وزارة المالية الآن لاستخدام إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 لإبلاغ بيانات المالية العامة.</p>	
<p>ميزان المدفوعات: على الرغم من عدم توافر مقياس شامل لوضع الاستثمار الدولي، تقوم الحكومة شهرياً بنشر الأصول والخصوم الأجنبية للبنك المركزي وصناديق معاشات التقاعد. ولا يوجد لدى الحكومة المركزية صندوق ثروة سيادي أو دين خارجي. ويسمح ذلك للخبراء باشتقاق تقدير عام لوضع الاستثمار الدولي للقطاع العام. ويتعين تحسين التغطية في الحساب الرأسمالي والحساب المالي، لاسيما للقطاع الخاص.</p>	
ثانياً- معايير وجودة البيانات	
<p>لا يتوافر تقرير مراعاة المعايير والمواثيق عن البيانات.</p>	<p>تشارك المملكة في النظام العام لنشر البيانات (GDDS) منذ عام 2008.</p>

المملكة العربية السعودية: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة
(حسب الوضع في 31 مايو 2011)

بنود للذكورة:		معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة
جودة البيانات - الدقة والموثوقية ⁷	جودة البيانات - سلامة المنهجية ⁶					
		يومي	يومي	يومي		أسعار الصرف
		شهري	شهري	شهري		أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ¹
		شهري	شهري	شهري		الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
		أسبوعي	أسبوعي	أسبوعي		النقود بمعناها الواسع
		شهري	شهري	شهري		الميزانية العمومية للبنك المركزي
		شهري	شهري	شهري		الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
		شهري	شهري	شهري		أسعار الفائدة ²
		شهري	شهري	شهري		الرقم القياسي لأسعار المستهلكين
		سنوي	سنوي	سنوي		الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ³ - الحكومة المركزية
		سنوي	سنوي	سنوي		أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ⁴
		ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي		ميزان الحساب الجاري الخارجي
		ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي		صادرات وواردات السلع والخدمات
		سنوي	سنوي	سنوي		إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
		ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي		إجمالي الدين الخارجي (بنك التسويات الدولية)
		لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد		وضع الاستثمار الدولي ⁵

¹ ينبغي أن تدرج بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر. وينبغي أيضا أن تتضمن البيانات الخصوم قصيرة الأجل التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى، وكذلك القيم الافتراضية للمشتقات المستخدمة في دفع وقبض النقد الأجنبي، بما في ذلك المشتقات التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى.

² تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسميا، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أنون وسندات الخزنة.

³ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

⁴ تشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

⁵ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.

⁶ تعكس التقدير الوارد في تقرير مراعاة المعايير والمواثيق للبيانات المنشور في ديسمبر 2005، على أساس النتائج التي خلصت إليها البعثة الموفدة خلال الفترة 8-23 فبراير 2004 حول مجموعة البيانات المناظرة للمتغير في كل صف. ويشير التقدير إلى ما إذا كانت المعايير الدولية حول المفاهيم والتعاريف والنطاق والتصنيف/التقسيم القطاعي وأساس القيد مرعية بالكامل (O)، أو مرعية بدرجة كبيرة (LO)، أو غير مرعية بدرجة كبيرة (LNO)، أو غير مرعية (NO).

⁷ نفس ما ورد في الحاشية 6، عدا أنها تشير إلى المعايير الدولية حول البيانات المصدرية وتقديرها والأساليب الإحصائية وتقدير وإقرار البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية ودراسات التعديل.

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي
700 19TH STREET, NW
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 11/114

للنشر الفوري

٢٣ أغسطس ٢٠١١

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١١

مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٨ يوليو ٢٠١١ مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.^١

خلفية

حققت المملكة العربية السعودية على مدار العقود القليلة الماضية إنجازات هائلة في مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تقترب في الوقت الحالي من المتوسطات المسجلة في بلدان مجموعة العشرين. غير أن هناك تحديات مهمة لا تزال قائمة، لا سيما ارتفاع مستوى البطالة بين الشباب من المواطنين والضغط في سوق الإسكان. لكن المملكة لديها الحيز المالي الكافي لمعالجة هذه الأولويات الاجتماعية بفضل اقتران الارتداد الإيجابي في أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية وقوة أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية من جهة، وارتفاع الاحتياطيات الدولية وشدة انخفاض الديون من جهة أخرى.

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الوصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:

<http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>

وقد تعافى النمو بقوة في عام ٢٠١٠ مسجلا ٤,١% تقريبا بعد أن بلغ ٠,١% في عام ٢٠٠٩. ويرجع الفضل في تسارع النمو إلى القطاعين النفطي وغير النفطي، مدعوما بارتفاع الإنفاق العام وتعافي الطلب العالمي. كذلك تحسنت ربحية الشركات المدرجة في البورصة تحسنا كبيرا في عام ٢٠١٠، فكان صافي الأرباح أعلى من مستواه في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٥٦%.

وعادت حسابات المالية العامة إلى تسجيل فائض في عام ٢٠١٠ حيث أدت زيادة الإيرادات النفطية إلى تعويض زيادة الإنفاق من المالية العامة وتجاوزها. وتضمنت المراسيم الملكية الصادرة في شهري فبراير ومارس ٢٠١١ مبادرات جديدة لمعالجة احتياجات الإسكان، والتوسع في توظيف العمالة، وتوسيع نطاق شبكة الأمان الاجتماعي.

وحدث تباطؤ في نمو النقود بمعناها الواسع في عام ٢٠١٠، لكنه عاود الانتعاش الآن جنبا إلى جنب مع الائتمان المقدم للقطاع الخاص. وظلت أسعار الفائدة الأساسية دون تغيير خلال عام ٢٠١٠ لدعم نشاط القطاع الخاص وتمشيا مع المؤشرات النقدية المحلية والأوضاع النقدية في الولايات المتحدة ونظام ربط العملة. ولا تزال البنوك محتفظة بمستوى عال من السيولة كما تحتفظ بمستوى جيد من رؤوس الأموال تزيد كثيرا على الحد الأدنى الإلزامي.

وفي الفترة المقبلة، من المرجح أن ترتفع الإيرادات النفطية ارتفاعا كبيرا عن مستواها المسجل في عام ٢٠١٠، مما يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة أحجام الصادرات النفطية مع توسع المملكة في الإنتاج لتعويض نقص العرض في بلدان أخرى. ومن المتوقع أن يزداد ارتفاع أرصدة المالية العامة والأرصدة الخارجية في الأجل القريب. وتشير المؤشرات القيادية المتاحة إلى تسارع وتيرة النشاط في القطاع الخاص في أوائل ٢٠١١، حيث يتوقع ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ككل إلى ٦,٥%. ولا يزال التضخم قيد السيطرة حتى الآن لكن الأرجح أن يرتفع التضخم إلى متوسط قدره ٦% تقريبا للعام ككل، نظرا لاستمرار الضغوط التي تفرضها أسعار الأغذية، وأسعار الإيجارات، وزيادة الإنفاق الحكومي، وارتفاع السيولة المحلية.

تقييم المجلس التنفيذي

أشار المديرون التنفيذيون إلى أن المملكة العربية السعودية نجحت في تجاوز التباطؤ العالمي نظرا لجمعها بين الحيز الوقائي الذي تتيحه السياسة والاحتياطات المالية من ناحية، وتوخيها الحذر اللازم في التنظيم والرقابة على القطاع المالي من ناحية أخرى. وأعربوا عن رأيهم بأن آفاق الاقتصاد مواتية على المدى القريب، وقالوا إن أولويات السياسة ينبغي أن تركز في المدى المتوسط على ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة وتأمين النمو واسع النطاق وتشجيع إنشاء الوظائف. وأشاد المديرون بحكومة المملكة لاستمرار دورها في تحقيق استقرار الأسواق النفطية، مشيرين إلى الآثار الإيجابية الكبيرة التي تنتقل إلى الاقتصادات الإقليمية والعالمية بفضل السياسات التي تنتهجها المملكة، بما في ذلك تقديم مساعداتها الإنمائية السخية.

وأيد المديرون الإجراءات التي اتخذتها حكومة المملكة للاستفادة من ارتفاع الإيرادات النفطية بغية تعجيل وتيرة المبادرات الرامية إلى معالجة القضايا الاجتماعية المهمة، وخاصة فيما يتعلق بالإسكان وتوظيف العمالة ومد شبكة الأمان الاجتماعي. وفي نفس الوقت، شدد المديرون على الحاجة إلى مراقبة الضغوط التضخمية المحتملة بعناية وشجعوا الاستخدام الاستباقي لسياسة المالية العامة، بدعم من أدوات السياسة النقدية المتاحة، عند الحاجة.

وأشار المديرون إلى أن المبادرات الأخيرة أدت إلى زيادة الإنفاق على برامج المستحقات في الأجل المتوسط وزادت التعرض لحدوث انخفاض مستمر في سعر النفط. وأعربوا عن رأيهم بأن برامج الإنفاق المكتملة لأنشطة القطاع الخاص سوف تعزز الأثر الاقتصادي لزيادة الإنفاق، وقالوا إن وضع إطار رسمي للإنفاق متوسط الأجل، تدعمه وحدة مالية عامة كلية، سوف يعزز تنفيذ سياسة المالية العامة بمرور الوقت. ورحب المديرون بالمبادرات الجارية لزيادة الإيرادات، بما في ذلك تحديث الإدارة الضريبية، وقالوا إنهم يتطلعون إلى مزيد من التقدم نحو تطبيق ضريبة للقيمة المضافة على مستوى مجلس التعاون الخليجي. كذلك أكد المديرون أهمية الإصلاح التدريجي لتسعير الطاقة على المستوى المحلي.

وذكر المديرون أن أعمال الرقابة والتنظيم التي تمارسها مؤسسة النقد العربي السعودي في النظام المالي لا تزال فعالة، وهو ما يتضح من صمود الجهاز المصرفي أمام الصدمات الأخيرة وتؤكد الاستنتاجات التي خلص إليها التحديث الأخير لبرنامج تقييم القطاع المالي (FSAP). وأثنى المديرون على التحسينات التي أجرتها الحكومة في السنوات الأخيرة في مجالي التنظيم والرقابة في القطاع المصرفي. وحثوا مؤسسة النقد العربي السعودي على الاستمرار في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي، وهو ما يشمل تحقيق الاتساق بين الإطار القانوني والممارسة الفعلية. وأثنى المديرون على ما تبذله الحكومة أيضا من جهود كبيرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحثوها على تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واتفق المديرون على أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي أتاح ركيزة اسمية موثوقة للعملة الوطنية وأدى إلى تيسير الاستثمار وتطوير القطاع المالي.

ورحب المديرون باستراتيجية الحكومة ذات الركائز المتعددة التي تحث على إنشاء فرص العمل في القطاع الخاص، مما يسمح بتقليص الاعتماد على القطاع العام في استيعاب العمالة المحلية. وأشاروا إلى أهمية الجهود المبذولة لتحسين فرص الحصول على التمويل وتعميق العلاقات التجارية مع الشركاء التجاريين من بلدان الأسواق الصاعدة. وشدد المديرون على ضرورة وضع سياسات سوق العمل على نحو متوافق مع السوق لتجنب المزيد من التشوهات والحفاظ على القدرة التنافسية.

وأعرب المديرون عن استحسانهم لما اتخذ من إجراءات لتحسين فرص الحصول على التمويل العقاري، في إطار الجهود الموسعة للتعامل مع ضغوط توفير مساكن ذات تكلفة ميسرة للمواطنين. وقالوا إنهم يتطلعون إلى صدور الموافقة النهائية على نظام الرهن العقاري الجديد مؤكدين أهمية الإبقاء على إطار احترازي قوي لضمان سلامة القروض واحتواء المخاطر في النظام المالي.

وأشار المديرون إلى الجهود الجارية لتحسين جودة الإحصاءات ونشرها وشجعوا على مواصلة التقدم في معالجة ثغرات البيانات الباقية.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٧ - ٢٠١١

التوقعات	التقديرات		٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
	الأولية	٢٠١٠			
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
	(التغير %)				
	الإنتاج والأسعار				
	٦,٥	٤,١	٠,١	٤,٢	٢,٠
	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي				
	٩,٤	٢,٢	٧,٨-	٤,٢	٣,٦-
	إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي				
	٥,٤	٤,٩	٣,٥	٤,٣	٤,٧
	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي				
	٥٧١	٤٤٨	٣٧٧	٤٧٧	٣٨٥
	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)				
	٦,٠	٥,٤	٥,١	٩,٩	٤,١
	مؤشر أسعار المستهلكين				
	(% من إجمالي الناتج المحلي)				
	متغيرات الموازنة والمتغيرات المالية				
	٤٧,٣	٤٤,٢	٣٦,١	٦١,٦	٤٤,٦
	إيرادات الحكومة المركزية				
	٤٣,٦	٣٩,٩	٣٠,٨	٥٥,١	٣٩,٠
	منها: إيرادات نفطية				
	٣٨,٠	٣٨,٩	٤٢,٢	٢٩,١	٣٢,٣
	نفقات الحكومة المركزية				
	٩,٣	٥,٢	٦,١-	٣٢,٥	١٢,٢
	رصيد المالية العامة (العجز -)				
	٨٠,٧-	٧٠,٨-	٦٧,٦-	٥٧,٧-	٥٥,٨-
	الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)				
	١١,٦	٥,٠	١٠,٧	١٧,٦	١٩,٦
	التغير في النقود بمعناها الواسع (%)				
	(بمليارات الدولارات الأمريكية)				
	القطاع الخارجي				
	٣٣٩,٣	٢٥١,٥	١٩٢,٦	٣١٣,٩	٢٣٣,٥
	الصادرات				
	٢٩٩,٦	٢١٥,٥	١٦٣,٣	٢٨١,٤	٢٠٥,٦
	منها: نفط ومنتجات مكررة				
	١٢١,٧-	٩٧,٦-	٨٧,٢-	١٠١,٦-	٨٢,٧-
	الواردات				
	١١٤,٧	٦٦,٨	٢١,٠	١٣٢,٥	٩٣,٥
	الحساب الجاري				
	٢٠,١	١٤,٩	٥,٦	٢٧,٨	٢٤,٣
	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)				
	٥٣٥,٤	٤٤١,٠	٤٠٥,٩	٤٣٨,٥	٣٠١,٣
	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي				
	٢٧,٣	٢٥,١	٢٧,٥	٣١,٩	٢٠,١
	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي				
	(عدد شهور تغطية الواردات من السلع والخدمات)				
	...	١,٤	٧,٩	١,٠	٣,٨-
	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)				

المصادر: البيانات المقدمة من الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.